

## البحث الأول

### التكوين الدلالي للمصطلح

المصطلح كأصل لغوي يفتقر إلى المعنى القيم على الكلمات المنطوقة، والحقل الدلالي عموماً يتحكم على مجريات سيرة الكلمة، وحين تصبح الكلمة متعارفة عليها ضمن فن أو علم يستوجب الحالة المتطورة من المعنى وهي المفهوم الذي هو رديف المصطلح، كما أن المعنى رديف الكلمات.

فلكل مصطلح تكوين دلالي ابتدائي يستند اليه لبناء المفهوم (المعرّف النهائي للمصطلح).

### المطلب الأول: الدلالة والمصطلح

الدلالة: (بفتح الدال) الإرشاد لغة<sup>(١)</sup>.

أما الدلالة مصطلحاً فهي يعني: أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، والشيء الأول يسمى دالاً والشيء الآخر يسمى مدلولاً<sup>(٢)</sup>. وهنا يراد بالدلالة اللفظ وغيره فتتصور في أربع صور<sup>(٣)</sup>: -

**الأول:** كون كل من الدالّ والمدلول لفظاً كأسماء الأفعال الموضوعه لألفاظ الافعال.

**الثاني:** كون الدالّ لفظاً والمدلول غير لفظ كزيد الدالّ على الشخص الإنساني.

**الثالث:** عكس الثاني كالخطوط (الرموز) الدالة على الألفاظ.

**الرابع:** كون كل منهما غير لفظ كالعقود الدالة على الأعداد.

أما الدلالة اللفظية فهي تعني: «كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تُخِيلَ فُهِمَ منه معناه للعلم بوضعه»<sup>(٤)</sup>.

(١) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. الجزء الأول، ٢٩٤.

(٢) محمد علي التهانوي: كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم. الجزء الأول، ٧٨٧. ومحمد بن علي

الجرجاني: التعريفات، ١٠٨. وأبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، ٨٠.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) محمد بن علي الجرجاني: التعريفات. ١٠٨.

أما إذا اقترن لفظ (الدلالة) بلفظ (العلم) أي (علم الدلالة) فلهذا التركيب تعريفية المميز من خلاله يعرف به، فعلم الدلالة هو: فرع من فروع علم اللغة وهو دراسة معنى الألفاظ، والمعنى اللغوي هو العلاقة التي تتحقق باتحاد عنصري العلاقة اللغوية أي الدال والمدلول حيث يوجد بينهما تلاحم وثيق<sup>(١)</sup>.

### ◆ الترابط العضوي بين الدلالة والمفهوم:-

إذا علمنا أن المفهوم هو تمثيل فكري لشيء ما (محسوس أو مجرد) أو لصنف من أشياء لها سمات مشتركة ويعبر عنه بمصطلح أو برمز، نعلم أن أيّ تحليل دلالي يعني دراسة معنى مصطلح ما أو دراسة محتواه المفهومي، وبالمقابل هناك تحليل مصطلحي غايته ضبط المفاهيم الخاصة بمدلول معين ودراسة، المصطلحات التي تدل عليها في سياقها<sup>(٢)</sup>.

إنّ هذا الترابط العضوي والرئيسي بين الدلالة والمفهوم ينشأ عنه بنية متكاملة تسمى (التسمية): «والتي تعني إطلاق مصطلح على مفهوم»<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا الأساس فالمفهوم متعلق بأحد شقّي الدلالة ألا وهو (المدلول)، والمصطلح متعلق بالشقّ الآخر وهو (الدالّ) الذي يرتبط بالمعنى أو المدلول ارتباطاً لا يكاد ينفطر وكأنهما وجهان لعملة واحدة لا يجوز فصلهما، فإذا فصلا لم يبق لها قيمة تذكر.

### ◆ التطور الدلالي، خواصه ومظاهره:

للدلالة خواص تمتاز بها في حركتها على الكلمات في عصور مختلفة، وهي الحركة فيها إلى التطور والتغيير التي يتطلبه التطور العلمي والفكري، فمن أبرز خواص هذا التطور الدلالي<sup>(٤)</sup>: -

(١) أحمد مختار عمر: علم الدلالة. دار عالم الكتب، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٨. ١١.

(٢) علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح. ٢١٣-٢١٤.

(٣) المصدر نفسه، ٢١٥-٢٣٢.

(٤) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة. دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ط، د.س. ٣١٤.

- ١- إنَّ التطور الدلالي يسير ببطءٍ وتدرّج، فتغير مدلول الكلمة مثلاً لا يتمّ بشكل فجائي سريع، بل يستغرق وقتاً ويحدث عادةً في صورة تدريجية، فينتقل إلى معنى آخر قريب منه، وهذا إلى ثالث متصل به وهكذا دواليك، حتى تصل الكلمة أحياناً إلى معنى بعيداً كلَّ البعد عن معناها الأول.
- ٢- إنه يحدث من تلقاء نفسه بطريقٍ آليٍ لادخل فيه للإرادة الإنسانية<sup>(١)</sup>.
- ٣- إنه جبريُّ الظواهر؛ لأنه يخضع في سيره لقوانين صارمة لا يد للإنسان على وقفها أو تعويقها أو تغيير ما تؤدي إليه.
- ٤- إنَّ الحالة التي تنتقل إليها الدلالة ترتبط غالباً بالحالة التي انتقلت منها بإحدى العلاقتين اللتين يعتمد عليهما تداعي المعاني، ونعني بهما علاقتي المجاورة والمشابهة<sup>(٢)</sup>.
- ٥- إنَّ التطور الدلالي في غالب أحواله مقيّد بالزمان والمكان، فمعظم ظواهره يقتصر أثرها على بيئة معينة وعصر خاص، ولا نكاد نعثر على تطور دلاليٍ لحق جميع اللغات الإنسانية في صورة واحدة ووقت واحد<sup>(٣)</sup>.
- ٦- إنه إذا حدث في بيئة ما ظهر أثره عند غالبية الأفراد الذين تشملهم هذه البيئة.

- 
- (١) إن للإعلام في عصرنا هذا دوره في تطوير بعض الدلالات غير المعروفة في مجتمعاتنا؛ وذلك لأغراض قد تكون سياسية أو فكرية أو إجتماعية أو غيرها من الأسباب.
  - (٢) فتارة يعتمد انتقال الدلالة على علامة المجاورة المكانية، كتحويل معنى "ظعينة" (معناها في الأصل المرأة في الهودج) إلى معنى الهودج نفسه وإلى معنى البعير، وتارة يتجه على علاقة المجاورة الزمنية كتحويل معنى "العقيقة" (وهي في الأصل الشعر الذي يخرج على الولد من بطن أمه) إلى معنى الذبيحة التي تنحر عند حلق الشعر، وتارة يعتمد على علاقة المشابهة كتحويل معنى "المجد" (وهو في الأصل امتلاء بطن الدابة من العلف) إلى معنى الامتلاء بالكرم.. انظر: علي عبدالواحد وافي: علم اللغة. ٣١٦. وكذلك: الإمام جلال الدين السيوطي: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م. الجزء الأول. ٣٣٤.
  - (٣) ورغم ذلك فإنه هناك محاولات على مستوى دول وحكومات لترسيخ دلالة معينة لمفهوم معين لدى كل الشعوب بوسائل لا تكاد تخفى على اللبيب، وهذا ما نجد مثلاً في ترويح دلالة (الإرهاب) عند الغربيين وبخاصة أمريكا وحصرها في المحافل الدولية في تلك الدلالة والتي تناسب مع المصالح الأمريكية وليس بالضرورة مع مصالح الشعوب الأخرى.

وعلى هذا الأساس تتصف المصطلحات بتطورها الدلالي، مما يجعلها عرضةً لفقدان الدلالة الحقيقية الوضعية الأولى، لذلك فهو يحتاج إلى تحديد وتحدد مستمرين لتفادي اللبس الذي هو عنصر أساس في اختراق المنظومة الفكرية والحضارية بما هو غريب عنها.

على أننا يجب أن ندرك جلياً أنّ الدلالة المحدودة الواضحة هي من أهم السمات التي تميّز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العامة، فالمصطلح لا بدّ أن يكون بدلالة واضحة وواحدة في داخل التخصص الواحد، على العكس من الكلمات الأخرى التي يتحدّد معناها عن طريق السياق وتعدد دلالات كل كلمة منها، فالمصطلح محدّد الدلالة، ويمكن أن يفهم معناه إذا ما ذُكر مفرداً، ولكن تعدد الدلالة في الكلمات غير الاصطلاحية يجعل فهمها مرتبطاً بالسياق. أما الكلمات التي لها استخدام في اللغة العامة ولها استخدام إصطلاحيّ، فإنها تدخل في الاستخدام الاصطلاحى مجالاً دلاليّاً جديداً، ويكون معناها ضيقاً وخاصاً فتكتسب في هذا المجال الجديد دلالة اصطلاحية محددة ومباشرة<sup>(١)</sup>. «فالمصطلحات مقيدة بمدلول محدد، ظهر في ظروف محددة وفي بيئة محددة»<sup>(٢)</sup>.

### ◆ من أهم مظاهر التطور الدلالي:

(١) تضيق واتساع أو انتقال الدلالة:- فهناك تضيق عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص...، وهناك اتساع في الحالة العكسية، أي عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام... وهناك انتقال عندما يتعامل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص...

(٢) تخصيص الدلالة:- تلك الحالة التي يطلق فيها الاسم العام، على طائفة خاصة، تمثل نوعها خير تمثيل في نظر المتكلم.. نحو: تخصيص كلمة (الطهارة) بمعنى (الختان).

(٣) تعميم الدلالة:- ينحصر في إطلاق اسم نوع خاص من أنواع الجنس على الجنس كله، أو إطلاق الجزء على الكل. وعلى هذا الأساس يجب أن يكون المصطلح تحت الملاحظة

(١) محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ١٢.

(٢) عبد السلام المسدي وآخرون: تأسيس القضية الاصطلاحية. ١٩٦.

المستمرة؛ لأنه قد يتعرض لتضييق أو اتساع أو انتقال الدلالة أو تخصيصه أو تعميقه حسب المظاهر التي قد يظهر عليها دلالة أو المصطلح حسب العوامل المؤثرة في التطور الدلالي<sup>(١)</sup>.

(٤) انحطاط الدلالة:- وكثيراً ما يصيب الدلالة بعض الانهيار أو الضعف، فنراها تفقد شيئاً من أثرها في الأذهان، أو تفقد مكانتها بين الألفاظ التي تنال من المجتمع الاحترام والتقدير<sup>(٢)</sup>.

(٥) رقيّ الدلالة:- فكما قد تنحطّ الدلالة في الألفاظ قد تقوى في ألفاظٍ أخرى<sup>(٣)</sup>.

(٦) تغيير مجال الاستعمال:- وذلك هو ما يسمى (بالجواز)، وأن هذا النقل من مجال إلى آخر سواء كان عن عمدٍ أم عن غير عمدٍ له مبرراته ودوافعه التي تتلخص في الأحوال الآتية:  
أ) توضيح الدلالة: وجعل الصورة الذهنية من الجلاء والصقل بحيث لا تترك مجالاً للوهم والشك، ويكون هذا عادة حين تنتقل الدلالة المجردة إلى مجال الدلالات المحسوسة الملموسة.

(ب) رقيّ الحياة العقلية: يشير الباحثون في نشأة الدلالة على أنها بدأت بالمحسوسات، ثم تطورت إلى الدلالات المجردة بتطور العقل الإنساني ورقية<sup>(٤)</sup>.

---

(١) جاء في كتاب (دلالة الألفاظ) للدكتور إبراهيم أنيس: "والألفاظ في معظم اللغات البشرية تنذبذب دلالاتها بين أقصى العموم كما في الكلمات، وأقصى الخصوص كما في الأعلام. فهناك درجات من العموم، وهناك درجات من الخصوص، وهناك حالات وسطى. وإدراك الدلالة الخاصة والشبيهة بالخاصة أيسر من إدراك الدلالة الكلية، التي يقلّ التعامل بها في الحياة العامة وبين جمهور الناس. فالفلاسفة وأصحاب العقول الكبيرة هم وحدهم المشغوفون بتلك الألفاظ الكلية في تفكيرهم وتأملاتهم". انظر: أنيس: د. إبراهيم: **دلالة الألفاظ**. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٣م، ١٥٣.

(٢) إبراهيم أنيس: **دلالة الألفاظ**. ١٥٦.

(٣) المصدر نفسه، ١٥٨.

(٤) المصدر نفسه، ١٦٠.

## ◆ عوامل التطور الدلالي:

(١) عوامل تتعلق باستخدام الكلمات، فمدلول الكلمة يتغير للحالات التي يكثر فيها استخدامها فكثرة استخدام العام مثلاً في بعض ما يدل عليه يزيل مع تقادم العهد عموم معناه ويقصر مدلوله على الحالات التي شاع فيها استعماله... وكثرة استخدامها في معان عامة عن طريق التوسع تزيل مع تقادم العهد خصوص معناه وتكسبه العموم... وكثرة استخدام الكلمة في معنى مجازي تؤدي غالباً إلى انقراض معناها الحقيقي وحلول هذا المعنى المجازي محله. وكثرة استخدام الكلمة في العبارات المنفية يترع عنها معناها الأصلي ويكسبها معنى العموم والاطلاق، فتصبح أشبه شيء بأداة من أدوات النفي. واستخدام الكلمة في فن بمعنى خاص يجردها في هذا الفن من معناها اللغوي ويقصرها على مدلولها الاصطلاحي ويدخل في هذا مصطلحات الآداب والفلسفة والقانون والاجتماع والعلوم والفنون<sup>(١)</sup>.

(٢) عوامل تتعلق بمبلغ وضوح الكلمة في الذهن فكلاً كان مدلول الكلمة واضحاً في الأذهان قلّ تعرُّضه للتغير، وكلّما كان مبهماً غامضاً مرناً كُثر تقلُّبه وضعفت مقاومته لعوامل الانحراف. ويساعد على وضوح الكلمة عوامل كثيرة من أهمها أن تكون مرتبطة بفصيحة من الكلمات معروفة الأصل.

(٣) عوامل تتعلق بأصوات الكلمة فثبات أصوات الكلمة يساعد على ثبات معناها وتغيرها يمهّد السبيل أحياناً إلى تغييره.

(٤) عوامل تتعلق بالقواعد فقد تدلُّ قواعد اللغة نفسها في سبيل مدلول الكلمة، وتساعد على توجيهه وجهة خاصة<sup>(٢)</sup>.

(١) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة. ٣١٩. وإبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ. ١٣٤.

(٢) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة. ٣٢١.

ورمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣،

١٤١٧هـ/١٩٩٧م. ١٨.

(٥) عوامل تتعلق بانتقال اللغة من السلف إلى الخلف. فكثيراً ما ينجم عن هذا الانتقال تغيير في معاني المفردات.

(٦) كثيراً ما يتغير مدلول الكلمة على أثر انتقالها من لغة إلى لغة: فقد يخصص مدلولها الخاص، وقد تستعمل في غير ما وضعت له لعلاقة ما بين المعنيين...

(٧) قد يكون العامل في التغيير معنى الكلمة في الشيء نفسه الذي تدل عليه قد تغيرت طبيعته أو عناصره أو وظائفه أو الشؤون الاجتماعية المتصلة به.

(٨) عوامل تتعلق باختلاف الفئات والجماعات: فكثيراً ما ينجم عن اختلاف الناس وفتاخم اختلاف مدلول الكلمات وخروجها عن معانيها الأولى<sup>(١)</sup>.

إنّ كل عامل من العوامل السابقة يبين مدى تأثير الدلالة وتطورها على نشوء المفاهيم حول المصطلحات والتي تمدّ المصطلحات حسب كل عامل بما يجدد في المصطلح معنى جديداً لا بدّ من تحديده لرفع اللبس عن مفهومه المعتمد لدى الطبقة المستعملة له.

فكثيراً ما نرى استعمال مصطلح ما في عمومٍ بكثرة تؤدي غالباً إلى ميّلتها نحو الخاص من ما شاع استخدامه فيه، وكذا استخدام مصطلحات خاصة لعموم ما يستعمل فيه بسبب التقادم. وعلى هذا الأساس فاستخدام مصطلح ما في فن معيّن، يؤدي بمرور الزمن إلى تناسي معناه اللغوي والانكفاء في المعنى الاصطلاحي في الفن المعين.

ووضوح الكلمة في دلالتها ومفهومها عامل مهم في عدم تغير معناها وتحديد اطارها المفهومي، وعدم الوضوح في معنى المصطلح غالباً ما يؤدي إلى الإلتباس والغموض، بحيث يترك المجال واسعاً للتأويلات غير المنطقية وتسرب أفكار غير متوازنة إلى المجتمع. وكذا للأصوات دور مهم في تحديد الدلالات المنشودة في أي مصطلح يراد تبيان معناه.

وعلىنا متابعة مصطلحاتنا عبر الأجيال لكي نقف على الانتقالات في المفاهيم المخصصة لمدلول ما، وتتبعها فيما إذا طرأ عليها دخيل من المفاهيم والأفكار الغريبة عن فكرنا ومنهجنا.

(١) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة. ٣٢٤.

وانتقال دلالة معينة في لغة معينة إلى أخرى لها أثرها في عدم انتقال المفهوم بكامله أحياناً وإهمال بعض الجوانب التي تساعد على إجلاء المعنى بصورته الكاملة في اللغة المنقولة إلى اللغة المنقولة إليها. وهنا يجب تتبع آثار أيدي المحرّفين للدلالات والمفاهيم لصالح أفكارهم الهدامة تحسباً لأي لبس في المنظومة الفكرية للمجتمع، ولذا فكلّ فئة من فئات المجتمع لاسيّما النخبة الفكرية النظرية يجب عليها تحديد مصطلحاتها التي تعبر عن فكر ومنهج مجتمعتها؛ لكي لا تصاب بجرثومة الأفكار الدخيلة.

### ◆ دور الدلالة في وضع المصطلحات<sup>(١)</sup>:

إنّ وضع المصطلحات من الأسس المتينة في ديمومة اللغة وتطورها، ويستند وضع المصطلحات على أسس دلالية، هي التي تفتح الطريق للتمايز بين مصطلح سابق ومصطلح قيد الوضع، وذلك للتمايز الدلالي بين المفهومين. وعلى هذا الأساس علينا إدراك المفهوم - الذي نوّد اقتراح مصطلح له- بخصائصه وصفاته المختلفة وصلة هذا المفهوم بغيره من المفاهيم ضمن المجموعة الواحدة الذي ينتمي إليها، وتحديد موقعه ضمنها، ثم الاجتهاد في اقتراح مصطلح مناسب له، ذي علامة دلالية أيضاً بالمصطلحات الدالة على مفردات منظومة المفاهيم المشتركة مع مفهومنا (نحن صاحب الفكرة الإسلامية) في مجموعة واحدة<sup>(٢)</sup>.

وهنا يجب أن نشير إلى أن الدلالة المقصودة في وضع المصطلحات هي الدلالة العرفية، باعتبار «أنّ العرف يختلف باختلاف المجتمعات، وباختلاف اللغات، أي لو كان غير ذلك

---

(١) وضع المصطلحات وإعدادها: - هو جميع الفعاليات المتصلة بجمع المصطلحات وتحليلها وتنسيقها، ومعرفة مرادفاتها وتعريفاتها باللغة ذاتها أو مقابلاتها بلغة أخرى، وكذلك جمع المفاهيم الخاصة بحقل معين من حقول المعرفة ودراسة العلاقة بين هذه المفاهيم، ثم وصف الاستعمال الموجود فعلاً للتعبير عن المفهوم بمصطلح ما أو تخصيص مصطلح معين للمفهوم الواحد. انظر: علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح. ٣٣.

(٢) علي توفيق الحمد: في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده) مجلة اللسان العرب، المملكة المغربية.

لكان الكتاب كتاباً والقلم قلماً في كل لغات البشر، ولكن اختلاف العرف من مجتمع إلى مجتمع آخر يجعل أولهما (كلباً) في اللغة العربية و(dog) في الإنجليزية، وهكذا<sup>(١)</sup>..».

إنّ لوضع المصطلحات مبادئ عامة تحكمها وهي:

١- مبدأ الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينهما بدلاً من الانطلاق من المصطلحات للوصول إلى المفاهيم.

٢- مبدأ الاقتصاد في اللغة عند وضع المصطلحات تحقيقاً للسهولة في الاداء والاستيعاب.

٣- مبدأ الأخذ بالاستعمال اللغوي وما جرى عليه العرف من المصطلحات وعدم تغييرها إلا لأسباب وجيهة قوية<sup>(٢)</sup>.

إنّ المبدأ الأول من مبادئ وضع المصطلحات يكشف جلياً دور الدلالة في صنع مصطلح ما وهذا الدور يتعدى إلى الدور الأساسي في بناء المصطلح من خلال ما تضمّنه من الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها والتي تتبى الإشراف على نمط هذه العلاقات الدلالية العرفية التي هي بدورها هي الأساس الذي يتم من خلاله وضع المصطلحات، وهذا ما يشير إليه المبدأ الثالث حينما يقرر الأخذ بالاستعمال اللغوي وما جرى عليه العرف من المصطلحات.

### ◆ التحديد الدلالي للمصطلحات:

إنّ من النقاط الارتكازية التي يتم انتهاجها في الدراسة الاصطلاحية التحديد الدلالي للمصطلح؛ لأننا أشرنا فيما سبق أنّ كل سلوكٍ لغويّ لا بدّ أن يراعى فيه عنصران مهمّان لا يستغنى عنهما هما<sup>(٣)</sup>:

(١) عنصر الوضوح: - الذي يسدّ الحاجة اللغوية أو المعنى الوظيفي.

(٢) عنصر المطابقة: - الذي يسدّ الحاجة الاجتماعية أو المعنى الاجتماعي.

---

(١) تمام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية. عالم الكتب، القاهرة، ط ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م. ١١١.

وعبد السلام المسدي وآخرون: تأسيس القضية الإصطلاحية. ١٤ و ٨٥.

(٢) علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح. ٣٦.

(٣) تمام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية. ٦٣.

مع إضافة عنصر ثالث في لغة الأدب وهو عنصر الجمال.

إن هذين العنصرين لهما من الأهمية في بلورة تحديد دلاليٍّ قيمٍ للمصطلحات مما يجعلهما الأساس الذي يجب إرساءه في أية عملية تحديد دلاليٍّ ومفهوميٍّ أيضاً لأي مصطلح يراد استعماله؛ لكي يدرك المعنى بكل أطرافه من المركز والظلال؛ لاستيعاب قدر أكبر من المفهوم الكلي، وبذلك نتفادى الغموض واللبس عندما ندرك العنصر الأول وهو عنصر الوضوح، وندرك الفهم الاجتماعي والعرفي الخاص بنا عندما ندرك العنصر الثاني وهو عنصر المطابقة لما يراد عنده استعمال المصطلح بحيث يكون هذان العنصران بمثابة كاشفة لما وراء هذه المصطلحات من ظلال وهوامش لا تُدركُ إلاً بعد توضيح ومطابقة الحال... «وتعد الدلالة المحددة الواضحة من أهم السمات التي تميّز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العامة، فالمصطلح لا بدّ أن يكون بدلالة واضحة وواحدة في داخل التخصص الواحد، على العكس من الكلمات الأخرى التي يتحدد معناها عن طريق السياق وتتعدد دلالات كل كلمة منها فالمصطلح محدد الدلالة، ويمكن أن يفهم معناه إذا ما ذكر مفرداً، ولكن تعدد الدلالة في الكلمات غير الاصطلاحية يجعل فهمها مرتبطاً بالسياق. أما الكلمات التي لها استخدام في اللغة العامة ولها استخدام اصطلاحية، فإنها تدخل في الاستخدام الاصطلاحية مجالاً دلالياً جديداً، ويكون معناها ضيقاً وخصوصاً فتكسب في هذا المجال الجديد دلالة اصطلاحية محدودة ومباشرة»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا الأساس فكل كلمة لا تتحمّل حدود معنيٍّ معينٍ ومفهوم واضح لا يمكن اعتبارها مصطلحاً عليه، فالمصطلح عليه ما اتفق وصلاح عليه جماعة بحيث يتم فهم ما اتفق عليه في حدود ما اتفق عليه. خاصةً إذا علمنا أنّ بين المصطلحات على المستوى الدلالي بحكم طبيعة الأشياء، وطبيعة اللغات والدلالات، فروق دقيقة تدرك بالاستقصاء والبحث في الأصول والتحليلات والآثار وغيرها، وفروق ظاهرة تعلن عن نفسها بحكم التداول والعرف وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

(١) محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ١٢.

(٢) محمد أمهاوش: قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث. ٢٥٢.

والمنهج السليم لتحديد دلالات أي مفهوم هو الرجوع إلى جذور المفهوم في لغته وتتبع دلالاته في مصادرها الأساسية، ومحاولة تجريد هذه الدلالات ثم إعادة دمجها في الواقع المعاصر بعد تحييدها من ظلال الزمان والمكان واختلاف الخبرات والوقائع، وذلك دون الافتئات على ماهية المفهوم وجوهره، بل صقل الجوهر وتنقيته من الشوائب سعياً للوصول إلى المعنى الحقيقي المجرد من خصوصيات الاستعمال التاريخي<sup>(١)</sup>.

إن التحديد للإطار الدلالي للمصطلحات يمدنا بالمعرفة التي ننشدها في كل علم وفن، فالمنظومة الاصطلاحية ذات ترابط في الدلالة على حقلها المعرفي، أو على مؤلفها أو عصرها أو مكانها، وهو الترابط الذي يجعل تحليلها منفذاً للكشف عن المفاهيم والرؤى والطروحات المختلفة، وتقويمها وتمييزها<sup>(٢)</sup>.

إن التحديد الدلالي لأي مصطلح هو حصر المفهوم وعزل له عن مفاهيم مجاورة عاملة في حقول معرفية أخرى، كذلك هو حصر له بالنسبة للمدلول المعجمي العام المؤسس لوجود العلامة اللغوية. وعلى هذا الأساس يتدرج بنا طرح مسألة تحديد دلالة المصطلح في إطار علم الدلالة إلى النظر في خصائص القواميس المختصة، وذلك من خلال النظر في خصائص الخطاب المعرف للمصطلح. هذا التعريف، على عكس التعريف المعجمي اللغوي، لا يمكن أن يكون إلا تعريفاً مفهوماً، في إطار القوائم المصطلحية الخاصة بعلم من العلوم. وبذلك «فإن المدلول الخاص بالوحدة المصطلحية<sup>(٣)</sup> هو مؤسس لها كوحدة لسانية أو كعلامة دالة مقترناً في ذلك مع داله. ويصبح المدلول دالاً بدوره على المفهوم، أي على قيمة العلامة الدلالية

---

(١) نصر محمد عارف: "الحضارة - الثقافة - المدنية" دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة المفاهيم والمصطلحات (١)، فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية، د.ط، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ٥٥.

(٢) صالح غرم الله زيّاد: المصطلح الأدبي بين غناه بالمعرفة وغناه بالتاريخ. مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد ٢٨، العدد الثالث، يناير - مارس ٢٠٠٠م. ١٠٠.

(٣) الوحدة المصطلحية تسمية لـ (المصطلح) في أبحاث علم المصطلح. انظر: علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ٢١٥.

كمصطلح ويقوم المفهوم بدور المدلول في درجة الاصطلاح الثانية، أي عند اعتبار الوحدة مصطلحاً خاصاً عاملاً في ميدان ما من ميادين المعرفة»<sup>(١)</sup>.

وحين نتطرق إلى الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند وضع المصطلحات نستهلّ بالاعتبار الأول والذي ينصّ على أن الاصطلاح على مصطلح ما يجب أن لا يدلّ إلا على مدلول واحد، وقد رأينا القدامى في تحقيقهم لهذا الاعتبار ينصّون في تحديد كل اصطلاح قبل استعماله على المعنى الاصطلاحي الوحيد الذي يستخدم فيه، ويشيرون إلى المعنى اللغوي الذي لا يقصد من الاصطلاح، إذا كان الاصطلاح قد خصّص دلالته الاصطلاحية بعد أن كان مستعملاً في فسحة الاستعمال اللغوي العام، فهم يقولون: الصلاة لغة الدعاء واصطلاحاً أقوال وأفعال مخصوصة<sup>(٢)</sup>.

#### ◆ اللغة والمعنى من جهة اصطلاحية:

إن قضية اللفظ والمعنى هي قضية مهمة ومشهورة في التأريخ اللغوي - والعربي بخاصة- ويكمن سرّ أهمية هذه القضية إلى أن العلماء قديماً اختلفوا حول أهمية اللفظ والمعنى بدايةً، فهل اللفظ هو محور اللغة الانسانية؟ أم أن المعنى هو العنصر الأساس والأهم في التكوين اللغوي؟

وقد جرت مساجلات ومناقشات كثيرة بين العلماء بجميع مدارسهم اللغوية، كلٌّ ينتصر لما يراه صحيحاً، لكن يبقى أن نقول في خضم هذه الانتصارات للفظ أو المعنى، أنه ينجلي أهمية كل منهما حسب الخصائص التي كان يحددها العلماء المنتصرون للرأي القائل بأهمية اللفظ أو القائل بأهمية المعنى، مما يؤكد على أهمية كل منهما، كلٌّ حسب موقعه في اللغة. فاللفظ والمعنى عنصران متكاملان ومتلازمان، وهما أساسيان في كل تواصل وتفاهم يعتمد اللغة أو اللسان ومفاهيمها، كما أنهما ضروريان لتطور اللغة والفكر معاً.

(١) عبد السلام المسدي وآخرون: تأسيس القضية الاصطلاحية. ٨٥-٨٦.

(٢) تمام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية. ١١١.

ورغم ذلك الاختلاف بين العلماء حول اللفظ والمعنى، «فالاختلافات لا ترجع حول أهمية اللفظ أو أهمية المعنى بقدر ما ترجع إلى الرغبة في البحث في أحد الطرفين والتخصص فيه وإلى الغاية المتوخاة في البحث نفسه»<sup>(١)</sup>. وعلى هذا الأساس كانت دراسات مستفيضة حول اللفظ الرمز الذي يدلّ على المعنى المدلول، أو بين اللغة والفكر، كلٌّ حسب زاويته الخاصة، فاللغوي يهتم بالعلاقات العرفية بين المعنى والمبنى وبشكل العلاقة، والفيلسوف بكنه العلاقة، والمنطقي يهتم بالمعنى على مستوى المنطق<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن المصطلح بدعاً من هذه القضية، بل كانت قضية الدالّ والمدلول محوراً مهماً في الدراسات الاصطلاحية، وخاصة إذا أدركنا القاعدة الاصطلاحية الشهيرة أنّ (لا مشاحة في الاصطلاح) ندرك مدى ما وصل إليه علم المصطلح في مجالات المفاهيم والدلالات مما يعكس أهمية التحديد الدلالي، مع الاهتمام بالقلب اللفظي الذي قد يحتمل ما لا يعنيه في أصله اللغوي والذي يسبب إشكالاً معرفياً وفكرياً في آنٍ واحد، فالإشكال المعرفي يظهر صورته في عدم التوافق بين الدالّ والمدلول عند إقحام معنى في قالب (لفظ) معيّن دون سند لغوي، والإشكال الفكري تحمّل أسس مبدئية تنظيرية في غير مساره الفكري والحضاري، كما يحصل حين نستعمل كلمة (الديمقراطية) مثلاً بدل (الشورى) فيظهر الإشكال في الأصل المعرفي للمصطلحين وكذلك النفور الفكري؛ لأسباب تتعلق باختلاف المنظومتين الفكريتين اللتين صدر منهما هذان المصطلحان.

إنّ الربط بين الدالّ والمدلول ليس سهلاً ولا هو آليٌّ ولا حتميٌّ، فهو يمرّ عبر الزمان والمكان الإنسانيين، وهي علاقة تبدأ في عقل الإنسان وقلبه (باعتباره الكائن)، وتنتهي في عقل الإنسان وقلبه (باعتباره المتلقي).

(١) إدريس نقوري: مدخل إلى علم الاصطلاح. ٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ٢٩. وانظر: سعود بن سعد العتيبي: ضوابط استعمال المصطلحات العقديّة والفكرية عند أهل السنة والجماعة. مركز التأصيل للدراسات والبحوث، جدة، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ٣٦٦.

على أننا يجب أن نسلم بأن المصطلحات في العلوم الاجتماعية والانسانية بخاصة<sup>(١)</sup> لها صور مركبة من حيث إن كل دالّ متجذر في تشكيل حضاري فريد له لغته المعجمية والحضارية الفريدة؛ ولذا فالدالّ (وحقله الدلالي) مرتبط بسياق حضاري محدد، ويشير إلى ظواهر بعينها دون غيرها.

والدالّ بطبيعة الحال لا يشير إلى مدلول خارجي وحسب، وإنما يحتوي أيضاً على وجهة نظر من صكّه وزاوية رؤيته واجتهاداته (منظوره). وتزداد الأمور تعقيداً إذا كانت الدوال ذات طابع عقائدي من مصلحة فريق ما الترويج لها، إذ يصبح المنظور داخل الدالّ أكثر أهمية<sup>(٢)</sup>.

وعلى ذلك فعبارة (لا مشاحة في الاصطلاح) يشمل كل خلافٍ لفظي بين فريقين وهو الذي لو اطلع كل فريق على معنى ما يقوله الآخر لقال به فالمعنى واحد والخلاف راجعٌ للفظ، وهذا لا يترتب على الخلاف اللفظي أثر، وبين الخلاف المعني، والذي لو اطلع كل فريق على معنى ما يقوله الآخر لم يقلّ به ويترتب على ذلك الخلاف أثر. فالخلاف اللفظي يقال فيه إنه لا مشاحة في الاصطلاح<sup>(٣)</sup>. أمّا الخلاف المعنوي فلا يجوز

---

(١) فالمسألة في العلوم الطبيعية ونقلها ممكنة لأن محيطها الدلالي محدّد للغاية، أي إن علاقة الدالّ بالمدلول واضحة ومحددة إلى حدّ كبير، فالدالّ بسيط، والمدلول نفسه محدود الدلالة، ولذا تظل الثغرة بينهما ضيقة. فالتجربة العلمية مضبوطة إلى حدّ كبير، حُيد فيها بعد الزمان والمكان إلى حدّ ما.

(٢) عبد الوهاب المسيري: إشكالية التحيز/ رؤية معرفية ودعوة للاجتهد. المعهد العالمي للفكر الإسلامي فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥، الجزء الأول ١٦٧.

(٣) مجموعة من الباحثين، مبحث د. علي جمعة: بناء المفاهيم/ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، الجزء الأول، ٢٠.

وانظر: علي بن إبراهيم النملة: إشكالية المصطلح في الفكر العربي/ الاضطراب في النقل المعاصر للمفهومات. ٤٢.

القول فيه أنه لا مشاحة في الاصطلاح، مثال ذلك القول في (الديمقراطية) و(الشورى) أن لا مشاحة في الاصطلاح؛ لأن ذلك يفضي إلى توحد معنى المصطلحين، وهذا خلاف الواقع الذي يركز عليه المصطلحان باعتبار أن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها (الشورى) هو الحكم بما أنزل الله سبحانه، فيما يتحقق (الديمقراطية) في حكم الشعب بإرادة الشعب فالاختلاف ظاهر.

### ◆ طرق وضع المصطلحات:

إن وضع المصطلحات وتأسيسها يتم بطرق متعددة، يستند كل منهما على أسسٍ تصنيفية و دلالية قررها المسار التاريخي للغة، أو بالأحرى سيرة الكلمة المصطلح عليها، وحسب قرارات المجامع اللغوية المعتمدة، وهذه الطرق هي كالتالي:

١- الاشتقاق والقياس<sup>(١)</sup>: - الاشتقاق في اللغة:- من (شَقَّ) في الأصل الثلاثي، (واشتقَّ) من أصله الخماسي، تأتي بمعنى انصداعٍ في الشيء وانقسام فيه<sup>(٢)</sup>. والاشتقاق أخذ شقَّ الشيء، وأخذ الكلمة من الكلمة<sup>(٣)</sup> وشقَّ الكلام: وسَّعه وبيَّنه وولَّد بعضه من بعض<sup>(٤)</sup>. والاشتقاق: صوغ كلمة من أخرى على حسب قوانين الصرف والاشتقاق في العرف اللغوي يعني:

«أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنىً ومادةً أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدلَّ

(١) وضعنا الاشتقاق والقياس في طريقة واحدة، فهما عمليتان متداخلتان، لا يستغنى عن أحدهما على حساب الآخر، وهذا ما سنصل إليه بعد قليل

(٢) الإمام العلامة ابن منظور: لسان العرب. المجلد السابع، ١٦٤. وأبو الحسين أحمد بن فارس:

معجم مقاييس اللغة. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م. ٤٩٨.

ومجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: القاموس المحيط. دار إحياء التراث العربي،

بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م. الجزء الثالث، ٣٦٤.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط. الجزء الأول، ٤٨٩.

بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفاً حروفاً أو هيئةً، كضارب من ضَرَبَ، وحذِرٌ من حَذِرَ»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا من فقه اللغة من علماء العربية إلا من شدّ منهم<sup>(٢)</sup>، وهذا النوع سُمِّيَ الاشتقاق الصغير تعريفاً له عن الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا الأساس فالاشتقاق هو: نزْعُ لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنىً وتركيباً، ومغايرتها في الصورة. وتتم عملية النزاع أو استخراج اللفظ (المشتق) من لفظ آخر (المشتق منه) على أساس القياس اللغوي<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الإمام جلال الدين السيوطي عبد الرحمن: المزهري في علوم اللغة وأنوعها. المجلد الأول، ٢٧٥، نقلاً عن كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك.

(٢) أبو الحسين أحمد بن فارس: الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. ٣٥.

(٣) فقد عُرِّفَ كل منها على النحو التالي:

الاشتقاق الصغير: - هو أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والترتيب نحو: ضرب، من الضرب.

الاشتقاق الكبير: - هو أن يكن بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو جذب، من الجذب.

الاشتقاق الأكبر: - هو أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج، نحو: - نعق، من النهق.

انظر إلى: - السيد الشريف أبو الحسن علي الجرجاني بن محمد: كتاب التعريفات. ٣١.

والعلامة محمد علي التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون. الجزء الأول، ٢٠٦. وانظر أيضاً: أميل يعقوب وزميلاه: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية. دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م. ٥٥.

(٤) السيد شريف أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني: كتاب التعريفات. ٣١. والأمير مصطفى

الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. دار صادر، بيروت لبنان، ط ٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٢م. ١٣. والدكتور إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ٦٢.

وعلى هذا المعنى في الوضع جاء على لسان النبي (ﷺ) عن ربه حين قال «أنا الرحمن خلقتُ الرحم وشققت لها من اسمي» رواه أبو داود وصححه الألباني<sup>(١)</sup>، وبذلك أصبح سنةً تتبع بين الناس، لمن أراد التعبير عن معنى جديد في إطار دلالي جديد لكلمة في الكلمات الاشتقاق والزيادة في مبناه أو نقصانه لتحديد معنى جديد يريده المتكلم، على أساس المقايسة اللغوية بين المعنى القديم في مبناه القديم والمعنى الجديد في مبناه الجديد<sup>(٢)</sup>. فالصلة بين القياس والاشتقاق وثيقة؛ وذلك لأنَّ الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية وهو المبرر الذي تستند عليه هذه العملية الاشتقاقية كي يصبح المشتق مقبولاً به بين العلماء<sup>(٣)</sup>.

فالقِياس من قاسَ الشيءَ يقيسه قِيساً وقِياساً واقتاسه وقيسه إذا قدره على أمثاله، والمقايسة مفاعلة من القياس، ويقال: قايستُ بين شيئين إذا قدرتُ بينهما<sup>(٤)</sup>.

ويختلف القياس حسب العلوم المقصودة المصطلح عليه فيها، فهناك القياس المنطقي والقياس الأصولي<sup>(٥)</sup> والقياس اللغوي. والذي نحن بصدد هنا هو القياس اللغوي لتخيير وضع

(١) الإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني: صحيح سنن أبو داود (ت: ٢٧٥هـ). تخرّيج: الشيخ ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١ للبطعة الجديدة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م. كتاب الزكاة/ باب ٤٥: (باب في صلة الرحم)، الحديث رقم (١٦٩٤)، ٤٧٠.

(٢) الإمام جلال الدين السيوطي عبدالرحمن: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. المجلد الأول، ٢٧٥. وانظر: عمّار ساسي: صناعة المصطلح في اللسان العربي. عالم الكتب الحديث، إربد، ط ١، ٢٠١٢م. ١٢٩.

(٣) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ٦٢.

(٤) الإمام العلامة ابن منظور: لسان العرب. الجزء الحادي عشر، ٣٧٠.

(٥) القياس المنطقي: "هو قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر" أو "هو تطبيق القاعدة الكلية على جزئياتها لمعرفة حكم الجزئيات" .. انظر: الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي محمد: معيار العلم. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م. ١١١. وعبد الهادي الفضلي: خلاصة المنطق. دار ناظرين، قم - إيران، ط ١، ١٤٢٤هـ. ٩٤. =

المصطلح على أساسه؛ لأن اللغة وعاء المعنى، والمعنى يتم هنا على أساس لغوي لفظي. فالقياس اللغوي يختلف اختلافاً جوهرياً عن القياس المنطقي، على اعتبار أن القياس المنطقي يقوم على اعتماد مقدمتين للحصول على نتيجة نحو:

العالم متغير      مقدمة ١

كل متغير حادث      مقدمة ٢

العالم حادث      نتيجة

أما القياس اللغوي فهو ليس استخراج نتيجة ملزمة من قبل مقدمتين أو أكثر بل يعني إضافة أمر آخر بنوع من المساواة، انه ليس عملية جمع وتأليف، بل هو عملية مقايسة ومقارنة، أي هو تقدير شيء على مثال شيء آخر وتسويته به، فمن أراد القياس لا يتبدى الحكم، ولا يصدر حكماً جديداً، بل يعتمد إلى حكم موجود، في اللغة أو النحو، يخص شيئاً بعينه، فيمده، ويطبقه على شيء آخر ليبين له أن ما يبرر هذا الحكم في الشيء الأول -أي المقيس عليه- موجود بعينه في الشيء الثاني أي المقيس<sup>(١)</sup>.

---

= والقياس الأصولي: "هو ردّ الفرع إلى الأصل بعلّة تجمعهما في الحكم" أو "هو حمل معلوم على معلوم؛ لإثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما؛ لوجود أمرٍ جامعٍ بينهما، من إثبات حكم أو صفة، أو نفيهما عنهما" .. انظر:

الإمام أبي حامد محمد الغزالي: المستصفي من علم الأصول، دار الأرقم، بيروت، د.ط، د.س، الجزء الثاني، ٢٧٨. وكذلك: عبد الكريم زيدان: الوجيز في أصول الفقه. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ١٩٤.

(١) عصام نور الدين: محاضرات في فقه اللغة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م/ ١٤٢٤هـ. ١٦٠. ... وكذلك: محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي/ دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م. ١٣٨. وأميل يعقوب: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية. ٣٢١ وما بعدها. وعمّار ساسي: صناعة المصطلح في اللسان العربي. ١٢٩. وفيه القياس اللغوي (هو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة).

وعلى هذا الحال، فإنَّ عملية المقايسة هذه تتم من خلال أبنية صرفية في نطاق أوزان معلومة فيتمَّ الاشتقاق على أساس القوالب الموجودة في الصرف العربي والتي تسمَّى الأوزان والأبنية الصرفية، وقد اشتهر من تلك العناصر الصرفية (أبنية المصادر، والمصدر الصناعي المنتهي بـ«ية»<sup>(١)</sup>) في كثرة الاشتقاق على أوزانها، وكذلك الأوزان (تَفَاعُل، انفعال، تفعيل)، والصيغة الصرفية المبدؤة بالألف والسين الطلبيية والتاء على وزن (استفعل - استفعال)، وأسماء الآلة والزمان والمكان<sup>(٢)</sup> وغيرها من الأوزان التي تستخدم لإنشاء مصطلح جديد ذي مدلول جديد أيضاً إلى خزانة الفكر والعلم العربي، وقد كانت قرارات المجامع اللغوية هي المصدر الذي تم من خلاله اعتماد هذه الآلية في التواصل الاشتقائي لعملية الاصطلاح وبناء كلمات جديدة تضاف إلى القاموس اللغوي العربي<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر الصناعي: - يصاغ بزيادة ياء النسب والتاء، لتدل الكلمة بعد ذلك على صناعة أو حرفه وقد توسع فيه إلى المذهب والحزب والعلوم و.. الخ. ولا خلاف في إضافة الياء النسب لأنه مقيس في كلام العرب، أمّا التاء فزيدت على الكلمة للدلالة على نقلها من الوصفية إلى الاسمية، أو انها لحقت الكلمة بحسب المعنى الوصفي الذي يفيد النسب...  
انظر: خالد بن سعود بن فارس العصيمي: القراءات النحوية والتصريفية لجمع اللغة العربية بالقاهرة. دار التدمرية، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م. ٤٤٧. وكذلك: الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية. ٧٥

(٢) الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. ٧٥.

ومحمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ٢٢٦.

(٣) خالد بن سعود بن فارس العصيمي: القراءات النحوية والتصريفية لجمع اللغة العربية بالقاهرة. ٤٤٤.

وهنا يجب الإشارة إلى وجود موائمة وثنائية بين الاشتقاق وعلم الصيغ (الأبنية)، ويمكن اعتبار علم الصيغ هذا ريبب الاشتقاق. فإذا كان الاشتقاق هو فعل تطبيقي يفيد توليد كلمة من كلمة أو تفريع مفردة من مفردة، فيكون بذلك منهما أصل وفرع وفق ضوابط حددها فقهاء اللغة.. تهدف إلى الحفاظ على الأصل والنظام في اللسان العربي. فإن علم الصيغ: هو العلم الذي يهتم بصيغ وموازن اللسان العربي إحصاء وتوظيفاً، وتصنيفاً ودلالة كلية، وتوسيعاً حسب الحاجة".  
انظر: عمّار ساسي: صناعة المصطلح في اللسان العربي. ١٣٥.

هنا يجب أن لا ننسى أن الاشتقاق من كلمة يؤدي إلى إيجاد كلمة جديدة مصطلح عليها بما يخدم دلالةً جديدةً أردناها ضمن سياق فكري أو علمي، وبالتالي فالمصطلح الجديد المشتق أضاف لكل كلمة معان وأفكار جديدة هي محور الحاجة للاشتقاق لتحديد دلالةً جديدةً هي ليست بعيدة عن الدلالة الأصلية للكلمة المشتقة منها.

٢- **المجاز**: - المجاز في اللغة: من جَوَزَ وجازَ وتجاوزَ وتجوَّزَ بمعنى: احتمله واغمض فيه ولم يؤاخذه به، فالمجاز الطريقُ إذا قُطِعَ من أحد جانبيه إلى الآخر، وخلاف الحقيقة<sup>(١)</sup>، فالمجاز الطريق والمسلك والمنفذ<sup>(٢)</sup>.

والمجاز اسم للمكان الذي يجاز فيه كالمنزلة وماشاهمه، وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى آخر، وأخذ هذا المعنى واستعمل للدلالة على نقل الألفاظ من معنى إلى آخر<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا الأساس يأتي التعريف الاصطلاحي للمجاز المتعلق بالكلمة الواحدة المفردة «وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب، على وجه يصحُّ مع قرينة تدل على عدم إرادة المعنى الأصلي»<sup>(٤)</sup>.

وتستخدم اللغات عامةً هذا الأسلوب -أي المجاز- في عملية النموّ المصطلحي، فيلجأ واضعو المصطلحات إلى ألفاظ قديمة يطلقونها على مفاهيم جديدة بحيث يصبح للكلمة مدلول جديد إضافة إلى المدلول القديم، وهكذا نجد كلمات عربية قديمة ذات مدلولات

---

(١) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: معجم القاموس المحيط. دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. ٢٤٧.

(٢) الإمام إسماعيل بن حماد الجوهري: معجم الصحاح. دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ— ٢٠٠٥/١٩٨٠. مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. ١٤٦.

(٣) أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. مطبعة الجمع العلمي العراقي، بغداد، د. ط، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. الجزء الثالث، ١٩٣.

(٤) محمد سليمان عبد الله الأشقر: معجم علوم اللغة العربية. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. ٣٧٤ و ٢٩٠.

وحيث يطلق المجاز، ينصرف إلى (المجازي اللغوي)، وفي بحثنا هذا نركز على المجاز المفرد الذي يتعلق الحديث عنه في الكلمة الواحدة وإيرادها على غير ما وضعت له في الأصل...

مندثرة تستخدم للتعبير عن مخترعات حديثة كالقنبلة والساعة والقاطرة وغيرها. فالقاطرة مثلاً تعني الناقة التي تقدم القافلة وفي الاستعمال (الاصطلاح) الحديث أصبحت تدلّ على الآلة التي تجر عربات القطار على السكة الحديدية<sup>(١)</sup>.

وهنا يجب أن نشير إلى أن اللغات لا تتطابق في استخداماتها المجازية للمصطلحات؛ بسبب التفكير والبيئة المختلفين؛ لذا فإن الترجمة لأي استخدام مجازي لا يصحّ أن تكون حرفية، وإلا بعد المعجم عن الوظيفة الأساسية للغة<sup>(٢)</sup>، وهذه إحدى إشكالات الاصطلاح التي سنتكلم عنها لاحقاً.

ثم إن المجاز يحتل في طياته مقاييس لتضييق أو توسيع المعاني المراد طبقاً للملامح والخصائص التمييزية التي يراد تحديده في معنى الكلمة (المصطلح عليها مجازاً)، فكلما زادت الملامح لشيء ما قلّ عدد أفرادها، والعكس صحيح كذلك، وعلى هذا يمكن تضييق المعنى وتوسيعه عن طريق إضافة ملامح أو حذف ملامح وهذا يعدّ ضمن وظيفة المجاز في اللغة<sup>(٣)</sup>.

والمجاز المقصود كإحدى وسائل وضع المصطلحات هو المجاز المفرد (دون مجاز الجملة) باعتبار أن المصطلحات هي كلمات مفردة (في الأغلب الأعم)<sup>(٤)</sup>، ولا فرق فيما إذا كان هذا المجاز جاء عن طريق مشابهة (استعارة) أو عن غيرها (مرسل)، فالاصطلاح يتمّ من خلال كليهما.

فإن كان المجاز عن طرق المشابهة (استعارة)، فهو يعني وجود وجه شبه أو أوجه مشابهة بين الكلمة والكلمة الجديدة أدت إلى اصطلاح جديد، فالقاطرة في المثال السابق بين الداليتين القديمة والحديثة تشابهان، في معنى الاصطفاف وراء بعض بحيث يتمّ الجرّ من قبل الأمام.

---

(١) علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح. ٩٩. والشهابي، مصطفى: المصطلحات العلمية في اللغة

العربية، ١٦٠.

(٢) أحمد مختار عمر: علم الدلالة. ٢٥٦.

(٣) المصدر نفسه. ١٢٦.

(٤) فالجمل تسمّى تعابير إصطلاحية، وهي مستعملة في نطاق ضيق جداً مقارنةً بالكلمة المفردة المصطلح عليها.

وإن كانت عن طريق غير المشابهة فهذا يعتمد على علاقات المجاز المرسل كعلاقة السببية أو المجاورة أو الجزئية أو الكلية أو المسببة أو اعتبار ما يكون أو ما كان والمحلية والحالية والآلية وإلى آخره من تلك العلاقات التي تحددها المجاز المرسل في اصطلاح كلمات جديدة عن طريق المجاز من دون مشابهة<sup>(١)</sup>.

٣- التعريب: التعريب لغةً: مصدر على وزن (تفعيل) من (عَرَّب) على وزن (فَعَّل) الرباعي، والتعريب تهذيب المنطق من اللحن<sup>(٢)</sup>، والأصل من (عَرِب) بمعنى فصح بعد لكنة، و(أَعْرَب) فلان: كان فصيحاً في العربية وإن لم يكن من العرب، و(أَعْرَب) الاسم الأعجمي: نطق به على منهاج العرب، و(عَرَّب) الاسم الأعجمي: هدَّبه من اللحن، و(التعريب): صبغ الكلمة العربية بصيغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فالتعريب في الاصطلاح: «هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها»<sup>(٤)</sup> بمعنى: «التعريب: أن تنفوه به العرب على منهاجها»<sup>(٥)</sup>.

فالمعرب لفظ أخذه العرب وعاملوه معاملة اللفظ العربي من حيث الوزن والاشتقاق، بحيث يأخذ ثوباً عربياً خاصاً مثله مثل أي لفظ آخر نحو: هَنْدَس، يهندس، هندسة، فهو مهندس. مع أن كلمة (مهندس) أصله من (هنداز) فارسية فصيرت الزاء سيناً؛ لأنه ليس في كلام العرب زاء بعد دال والإسم منه (الهندسة)<sup>(٦)</sup> فجاز اللفظ المعرب على الوزن العربي: (فَعَّلَل - يَفْعَلَل - فَعَّلَلَةٌ) فهو (مُفَعَّلِل) والإسم منه (الفعللة).

(١) محمد سليمان عبد الله الأشقر: معجم علوم اللغة العربية. ٣٧٥.

(٢) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: القاموس المحيط. ٨٥٢.

(٣) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط. الجزء الثاني، ٥٩١.

(٤) الإمام جلال الدين السيوطي: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. المجلد الأول، ٢١١.

(٥) الإمام إسماعيل بن حماد الجوهري: معجم الصحاح. ٦٨٥. مادة "عرب".

(٦) أبو منصور موهوب بن أحمد الجوالقي: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م. ١٦٦. وكذلك: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: القاموس المحيط. ٣٦٦ وفيه (المهندز): مقدّر مجاري القُنَى والأبنية.

وقد يسمّى المعرّب (دخيلاً) أيضاً، بمعنى أنه ليس من أصول الألفاظ العربية، بل إنه دخل العربية من لغات أخرى<sup>(١)</sup>، غير أنّ من الباحثين من فرق بين المعرّب والدخيل، فالمعرّب هو الذي عومل معاملة اللفظ العربي وزناً واشتقاقاً كما في كلمة (الهندسة) آنفة الذكر، بحيث اشتقّ منه الفعل الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل وهكذا، أمّا الدخيل فهو اللفظ الأعجمي الذي أدخل كلام العرب من غير أن يشتقّ منه لمخالفته الأوزان العربية، فيستخدمه العربي بشكله وقالبه الذي دخل العربية كما في كلمة (كلاسيك)<sup>(٢)</sup>.

وفي آلية معرفة المعرّب من الفصحح جاءنا من أئمة اللغة وجوه في كفيّتها وهي: -

١- بأنّ ينقل عن أحد أئمة العربية أنّ اللفظ معرّبٌ أو دخيلٌ ليس منه في أصول المفردات العربية.

٢- خروج اللفظ عن أوزان الأسماء العربية نحو: إِبْرِيْسَم، فإنّ مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي<sup>(٣)</sup>.

٣- ثم قرّروا في بعض الحروف عدم اجتماعها مع حروف أخرى في مفردة عربية، كعدم اجتماع النون والراء في كلمة عربية مثل: (نرجس) فحكم بعجمتها، وكذا اجتماع الزاء في آخر اللفظة مع دال قبلها مثل (مهندز)، واجتماع الصاد والجيم كما في نحو (الصولجان، والجصّ) واجتماع الجيم والقاف نحو (المنجنيق)، وهكذا ذهب علماء العربية كل منهم في تحديد الكلمات التي لا تجتمع فيه حروف معيّنة في مفردة واحدة في الصحيح العربي، وهذا مردّه الاستقراء بلا شك<sup>(٤)</sup>. وقد قبلت العرب بالمعرّب حينما احتاجت إلى تلك الكلمات واعتبرت بالمعربات لحين انتهاء عصر الاحتجاج

(١) الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربي في القديم والحديث. ١٨.

(٢) محمد التونجي: المعرّب والدخيل في اللغة العربية وآدابها. دار المعرفة، بيروت، ط ١،

١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. ١٣... وانظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة. ١٢٥.

(٣) الإمام جلال الدين السيوطي عبد الرحمن: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، المجلد الأول ٢١٣.

(٤) أبو منصور موهوب بن أحمد الجوالقي: المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم. ١٠.

وما جرى تعريبه بعد ذلك سُمِّي مؤلِّداً لا يعتدُّ به في فصيح الكلمات وهذا ما قرّره العلماء قديماً<sup>(١)</sup>. رغم أن المؤلِّد مئات بل ألوف من الكلمات مبثوثة في كتب العلوم التي صنفت أو نقلت إلى العربية بعد صدر الإسلام<sup>(٢)</sup>.

أما في العصر الحديث فقد كثرت المعربات في اللغة والاستعمال العام، إلا أن مجمع اللغة العربية في مصر قد أصدر قراره في تحديد إطار التعريب بالضرورة فجاء في القرار: «يجوز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية - عند الضرورة - على طريقة العرب في تعريبهم»، ويبدو أن قيد (الضرورة) له أثره على مثل هذا القرار الذي حدّد إطار التعريب بالضرورة حينما لا نستطيع إيجاد بديلٍ فصيحٍ للفظة الأعجمية<sup>(٣)</sup>.

وقد جرى تناول قيد (الضرورة) كلٌّ حسب فهمه له، فمنهم من اقتصر في فهمه للضرورة على أنها تحديد لنطاق استعمال التعريب في أضيق الحدود، ومنهم من التمس في كل حاجات العصر ضرورة ملحّة في استخدام التعريب كإحدى وسائل وضع المصطلحات، ولا ريب أن بعض المصطلحات الأجنبية ما لا يمكن حصره في مفردة عربية بحيث تعبر عن كامل حدودها الدلالية؛ لذا فيضطرّ المستخدم إلى استخدام تعابير اصطلاحية، لتقريب دلالة الكلمة الأجنبية إلى ذهن السامع العربي (المسلم) وهنا منشأ الإشكال في التعبير عن مصطلح أجنبي بتعبير عربي وهذا يتنافى مع فصاحة اللغة في الإيجاز وعدم الإطناب وخاصة

---

(١) الإمام جلال الدين السيوطي عبدالرحمن: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. المجلد الأول، ٢٤٢.

عصر الاحتجاج هو العصر الذي يصلح الاحتجاج بلغته في قواعد اللغة من نحوها وصرفها وبلاغتها كلغة عربية فصيحة غير مختلطة بما يفسد فصاحتها من لغة أخرى بحيث لا تجري على سنن لغة العرب، وقد اختلف في نهاية عصر الاحتجاج اللغوي، فمنهم من يقول ببداية العصر الأموي ومنهم من يقول بنهايته، ومن فرق بين لغة أهل الحضرة وأهل المدرس.. انظر: فجال، د. محمود: الاحتجاج في العربية: المحتج بهم - زمان الاحتجاج. مجلة العرب، العدد ٥، السنة ٢٣، ص ٣٤٢-٣٥٥.

(٢) الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. ١٩.

(٣) المصدر نفسه، ٧١. وحجازي، الدكتور محمود فهمي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ١٤٨.

في مجال المصطلحات. لكن يبقى القول أن ناقل المصطلحات من لغة إلى أخرى يجب أن يستنفذ الوسائل الأخرى لوضع المصطلح حتى يضطره إلى استخدام التعريب مراعيًا فيه قواعده على قدر المستطاع<sup>(١)</sup>.

على أن الكلمة الأجنبية إذا عرّبت على وزن اللفظ العربي، كان لزاماً علينا أن نستقصي عن المفهوم كما جرى تشكيل اللفظي للكلمة، أي عند نقل الكلمة معربةً فيجب إدراك دلالاته عند لغة الأم وتحديد أطرها درأً للإشكال المفهوم في تحديد معنى الكلمة وهذا ما سنتحدث عنه لاحقاً.

٤- **النحت**: النحت لغة: النَّشْرُ والقَشْرُ والبَرْيُ<sup>(٢)</sup>، يقال: نَحَتَ الخَشَبَ والحجارة إذا براها.

وفي الاصطلاح: نحت كلمتين كلمةً واحدة، وهو جنس من الاختصار، كقولنا «رجلٌ عبشمي» منسوب إلى اسمين (عبد شمس)<sup>(٣)</sup>.

فبذلك فالنحت هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه<sup>(٤)</sup>. فالنحت هنا يأتي بمعنى الاختزال والاختصار

---

(١) الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. ٢٠.

وانظر: محمد أمهاوش: قضايا المصطلح في النقد الإسلامي المعاصر. ١٩٩ وما بعدها.

(٢) الإمام العلامة ابن منظور: لسان العرب. الجزء الرابع عشر، ٦٦. مادة (نحت). والإمام إسماعيل ابن حماد الجوهري: الصحاح. ١٠٢٥.

(٣) الإمام العلامة أبو الحسين أحمد بن فارس: الصحاح في فقه اللغة العربية ومساائلها وسنن العرب في كلامهم. ٢٠٩.

وكذا: أبو منصور الثعالبي: فقه اللغة وسرّ العربية، دار إحياء التراث العربي، تحقيق: عبدالرزاق

المهدي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م. ٢٦٩

وقد فصلت المسألة عند: الإمام جلال الدين السيوطي: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. المجلد الأول، ٣٧١.

(٤) الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية. ١٧. وعلي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح. ١٠٢.

والتسوية ثم تنسيق وبناء كلمة جديدة<sup>(١)</sup>. ومن مثال أورده المتقدمون من المنحوتات:-  
(البسملة) عن عبارة (بسم الله الرحمن الرحيم) و(الهيلة) في الأكثر من قول (لا إله إلا الله)،  
والحوقة في الأكثر من قول (لا حول ولا قوة الا بالله)<sup>(٢)</sup>، وكثير من هذا القبيل تغصُّ به  
بطون كتب اللغة القديمة.

وقد ذهب الدارسون في موقفهم من النحت إلى ثلاثة آراء:

(١) فالرأي الأول يؤكد أهمية النحت في النموّ المصطلحي لأية لغة، وبذلك يعتبره من  
الوسائل الناضجة للإثراء المصطلحي، ويعتبر النحت أحد أنواع الاشتقاق ويسميه  
(الاشتقاق الكبّار)<sup>(٣)</sup> فهو إذاً - عندهم - جزءٌ من الاشتقاق ونوعٌ منه، حتى إن بعضهم  
تجاوز إلى القول إن الأصل الزائد عن ثلاثة أحرف أكثره منحوت مثل قول العربي  
لرجل الشديد (ضَبَطَرٌ) وفي (الصِّلْدَم) إنه من (الصِّلْد) و(الصِّدْم)، ورائد هذا الرأي  
أبو الحسين بن فارس<sup>(٤)</sup>.

(٢) والرأي الثاني يرى في النحت ظاهرة غريبة عن نظام اللغة العربية الاشتقائي؛ لذا لا يصحّ  
أن يعدّ قسمًا من الاشتقاق، وحتّهم فيه أن أغلب الأقدمين لم يوردوه ضمن باب  
الاشتقاق بل خصّصوا له باباً خاصاً<sup>(٥)</sup>.

ولا ريب أن بعض الدارسين المحدثين قد أكّدوا على أن النحت غير الاشتقاق، حينما  
نلاحظ أن الاشتقاق في أغلب صورهِ عملية إطالة لبنية الكلمات، في حين أن النحت  
اختزالٌ واختصارٌ في الكلمات والعبارات<sup>(٦)</sup>.

---

(١) حاتم صالح الضامن: **فقه اللغة**. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، د.ط، ١٤٢١هـ -  
١٩٩١م. ٨٥.

(٢) الإمام جلال الدين السيوطي عبد الرحمن: **المزهر في علوم اللغة**. المجلد الأول، ٣٧٢. وإبراهيم  
أنيس: **من أسرار اللغة**. ٨٨.

(٣) صبحي الصالح: **دراسات في فقه اللغة**. دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٨٢م. ٢٤٣.

(٤) أبو الحسين أحمد بن فارس: **الصاحبي في فقه اللغة العربية**. ٢١٠.

(٥) المصدر نفسه، ٢٠٩. وانظر: أبو منصور الثعالبي: **فقه اللغة وسرّ العربية**. ٢٦٩.

(٦) إبراهيم أنيس: **عن أسرار اللغة**. ٨٦.

ومن جهة اصطلاحية «فإن ما نعرفه عن بعض اللغات المنحدرة من السلالة الهندية الأوربية يسمح بتعميم الظاهرة عليها فهي فصائل نحتية تعتمد في تناسلها الجيني على حركة الاستقطاب وطاقة التجاذب الخارجي..، في حين أن العربية من أسرة طبيعتها التوالدية غير الطبيعة النحتية وإنما لها ناموس تكاثري هو صنو النحت في فاعليته، ولذلك كان النحت حدثاً عارضاً على العربية وتكيفاً طارئاً على جهازها»<sup>(١)</sup>.

ولذلك فإن «النحت بمظهره التضاممي بين الألفاظ القائمة وتشكله الإلتصاقى بين الألفاظ والزوائد ومخرجه الانتزاعي بين أجزاء الكلمات المتعاملة سمةً ونوعيةً لفصيلة اللغات الهندية الأوربية، فإن الأسرة السامية تتكّل في تولدها الذاتي وتكاثرها المعجمي على الحركة الانفجارية التي تكتسب بها طوعية داخلية تمكّنها من معاودة الانتظام الذاتي واستئناف الارتصاف البنائي عند كل حاجة دلالية أو اقتضاء اصطلاحى، ومدار كل ذلك الطاقة الاشتقاقية التي بها تتولّد الألفاظ من أصل جذري فتتكاثر المفاهيم وتتباعد حتى لا يبقى من رابط بينها وبين الأصل إلا الانتساب الاشتقاقي»<sup>(٢)</sup>.

(٣) والرأي الثالث يتوسّط في ذلك، فيعدّ النحت من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقاً بالفعل<sup>(٣)</sup>. ولا ريب أن عملية النحت قد تطور تطوراً ملحوظاً في عصرنا الحاضر حينما رأينا ما تسمى الاختصارات تعمّ الكلام في السياسة والاقتصاد والاجتماع...، ونرى في ذلك في استخدام الحرف الأول من كل كلمة في اسم منظمة أو فكرة أو ما شابههما في نحت كلمة معبرة عن الكلمات الأخرى نحو: اليونسكو (UNESCO) والتي هي اختصاراً (نحت) للتسمية الرسمية لـ(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)، فقد جُمع الأحرف الأولى للتسمية باللغة الانكليزية:

«United Nations Education Scientific Organization».

(١) عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات. ٣٠.

(٢) المصدر نفسه. ٣١.

(٣) حاتم صالح الضامن: فقه اللغة. ٨٨.

وكذلك في منظمة (الفاو - FAO) وهي اختصار (نحت) للتسمية الرسمية لـ(منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)، وهي باللغة الانكليزية:

«Food and Agriculture Organization of the United nations».

وكذا في أسماء الدول مختصرات تنحى منحى النحت أيضاً مثل الاختصار الدولي للمملكة العربية السعودية (KSA) و المملكة المتحدة (UK) وهكذا.

ولا يستثنى عن ذلك المختصرات العلمية في مختلف صنوف العلوم الطبية أو الإنسانية، ومهما يكن فإنّ المجامع اللغوية العربية قد أجازتْ النحت عند اقتضاء الضرورة، فقيّد العمل بالنحت بالضرورة وما لهذه الكلمة من المطاطية فما يعتبره بعضهم ضرورة يعتبره آخرون طبيعياً<sup>(١)</sup>.

٥- الترجمة:

الترجمة من الأمور المهمة في البحوث الاصطلاحية والدلالية والمفهومية، ذلك لأنّ الترجمة بحدّ ذاتها تشعبتْ فيها الدراسات والرؤى بدءاً من المقصود بالترجمة وكيفية ثَم وسائلها وطرقها، فاختلقتْ في حقيقتها الآراء تبعاً لأنواعها وأغراضها الفكرية. وهذا ناتج بدرجة كبيرة عن ارتباط معالجة عملية الترجمة بالترجم نفسه<sup>(٢)</sup>، وهذا يقودنا إلى الإحاطة بمسألة ثقافة المترجم وفكره وآرائه؛ لأنّه رغم أنّ ليس للمترجم أن يقحم انطباعاته أو ثقافته وميوله الشخصية وتطلعاته الانفعالية في النصّ الذي يراد ترجمته، إلا أنّ المترجم لا يعتبر آلة صمّاء، ولهذا فهو يترك حتماً بصمات شخصيته على أية ترجمة يقوم بها، لكن يبقى أنّ يبذل المترجم جهده للإبقاء على حالة من الحيادية تجاه النصّ (رغم صعوبتها)، لكي لا يلاحظ في النصّ المترجم ذلك التفاوت بين المقصود به في لغة الأصل واللغة المترجم إليها<sup>(٣)</sup>.

(١) الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية. ١٧.

وصبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة. ٢٧٣. وعلي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح. ١٠٣.

(٢) نيدا يوجين: نحو علم الترجمة. ترجمة: مازن النجار. دار الحرية للطباعة، د.ط، بغداد، ١٩٧٦م. ٢٨٥.

(٣) نيدا يوجين: نحو علم الترجمة. ٣٠٠-٣١١. وكذلك بيتر نيومارك: الجامع في الترجمة. ترجمة:

أ.د حسن غزالة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٦م. ٧ وما بعدها ويوثيل يوسف عزيز

وزملائه: الترجمة الأدبية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، د.ط، ١٩٨١م. ٤٨.

والترجمة عرّفت بتعاريف مختلفة وكلّ منها تركز على جانبٍ من الجوانب الوظيفية التي تتسم بها، فمنهم من عرّفها بأنّها «عملية استبدال رموز لغوية بأخرى، إمّا من اللغة نفسها، أو للغة أخرى، أو بأخرى غير لغوية»<sup>(١)</sup>. ومنهم من ركّز على النصّ كوحدة في هذه العملية فعرّف الترجمة بأنّها «استبدال مادة نصية في لغة واحدة (اللغة الأصلية) بمادة نصية مكافئة لها في لغة أخرى (اللغة المستهدفة)»<sup>(٢)</sup>. ومنهم من ركّز على الجانب الأدبي والجمالي في الترجمة فعرّفها بأنّها «فنّ جميلٌ يعني بنقل ألفاظ ومعانٍ وأساليبٍ من لغة إلى أخرى بحيث إنّ المتكلم باللغة المترجم إليها يتبيّن النصوص بوضوح ويشعر بها بقوة كما يتبيّن بها المتكلم باللغة الأصلية»<sup>(٣)</sup>.

ويبقى المترجم العامل الأساس في توجيه عملية الترجمة حسب ما يراه ويتبعه من منهج للترجمة، وهذا يتطلب منه أساسيات لا بدّ منها للمترجم وهي<sup>(٤)</sup>:

- ١- امتلاك التمكن الكافية باللغة المترجم منها.
- ٢- السيطرة الكاملة على قواعد وآداب وفنون اللغة المترجم إليها.
- ٣- امتلاك المعرفة والاطلاع الشامل بمادة الموضوع الذي يترجم نصّه.
- ٤- امتلاك الملكة والمهوبة والمحاكاة (للحالة اللغوية).

وللسيطرة على هذه الأساسيات وعدم الانفلات وموازنة عملية الترجمة لكي لا تخرج عن المقصود والحيادية، يجب الاعتماد على لجنة للترجمة لأنّ المترجم وحده معرض للضغوط

---

(١) توفيق عزيز عبد الله وزميله: مبادئ الترجمة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جامعة

الموصل، الموصل، د.ط، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م. ١٣

(٢) جي. سي كاتفورد: نظرية لغوية للترجمة. ترجمة: د. عبد الباقي الصافي. مطبعة دار الكتب/

جامعة البصرة، البصرة، د.ط، ١٩٨٣م. ٤٣.

(٣) صفاء خلوصي: فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام،

بغداد، د.ط، ١٩٨٢م. ١٤.

(٤) نيدا يوجين: نحو علم الترجمة. ٢٩٣.

المتتالية في فكره ونهجه وأسلوبه، فاللجنة العاملة في الترجمة أحسن وسيلة لتخطي هذه المسألة، وبذلك توزع الأدوار في اللجنة فيصقل النص لغوياً ومعرفياً وفكرياً<sup>(١)</sup>.

وهناك عوامل مؤثرة في سير عملية الترجمة يجب الحذر من التعامل معها من أجل إبقاء المصطلح لما أصطلح من أجله، ومن أهم هذه العوامل<sup>(٢)</sup>:

١- الأسلوب الشخصي للمترجم (حامل فكرة معينة وظلالها على المترجم).

٢- المعايير والقواعد المتبعة في الترجمة.

٣- ثقافة المترجم.

٤- المحيط والبيئة في لغة المترجم منه ولغة المترجم إليه.

٥- جمهور القراء.

٦- موضوعات الترجمة.

ومما سبق ذكره نستطيع أن نجمل أهم القواعد التي تعتمد عليها الترجمة وهي<sup>(٣)</sup>:

١. يجب أن تعطي الترجمة صورة صحيحة للأفكار المتضمنة في النص واللفظ الأصلي.

٢. يلزم المحافظة على الأسلوب الأصلي قدر الإمكان.

٣. ينبغي ألا تقل سلاسة الترجمة عن سلاسة أي نص أو لفظ موضوع (في لغته الأصلية).

وبما أن للكلمات - كما للأشخاص - شخصيات مستقلة وامتيازات تتألف عناصرها من رسم الكلمة وجرسها ومعناها في الجملة، وتأريخها الأدبي واستعمالات الكتاب والشعراء لها<sup>(٤)</sup>، من هنا استلزم الاهتمام بالمفردة المترجمة والتي هي أساس بناء النص الذي يراد ترجمته، فكم من اصطلاح عبّر عنه بغير مفهومه الأصلي في اللغة منشأ المصطلح

(١) نيدا يوجين: نحو علم الترجمة. ٢٩٨.

(٢) بيتر نيو مارك: الجامع في الترجمة. ٤-٥.

(٣) صفاء خلوصي: فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة. ١٤.

(٤) المصدر نفسه، ١٤٥. وبيتر نيومارك: الجامع في الترجمة. ٣٤٨.

بترجمته على غير مراد المصطلح في منشئه اللغوي، فهنا تبرز مشكلة ترجمة المصطلحات كلما اتجهنا نحو المصطلحات السياسية أو الدينية، أي مصطلحات العلوم الإنسانية عامة، برزت لنا صعوبات في الترجمة تكاد تكون مستحيلة نظراً إلى أن الصعوبات الثقافية والفكرية أشدّ تقصيراً عندما تتباين المجتمعات في نظرتها إلى تلك المصطلحات، فالديمقراطية والحرية والاشتراكية مثلاً لا تعني الشيء نفسه في النظام الشيوعي والنظام الليبرالي وكذا المفاهيم الأخرى<sup>(١)</sup>. فالترجمة «لا نقل ولا إبداع ولكن نقل مبدع، وذلك لاستحالة نقل شيء من نقطة إلى أخرى مع بقاءه على حاله مطلقاً، ذلك أن لكل لغة خصائصها التركيبية المميزة وليس بالضرورة أن تتشابه هذه الخصائص بين اللغات. وهنا لا بدّ من اجتهاد؛ وأن لا بدّ من ترجمة ذكية مبدعة تحافظ على خصائص البنى التركيبية للغات ولا تحرق جدارها الداخلي فتفسد تراكيبها باسم الخلق والابداع. والفهم هذا (النقل المبدع) هو الذي يقود حركة الترجمة إلى غاية الأمانة والجمال، أي إلى ترجمة أمينة وجميلة وهو المطلوب في كل الحالات والمقامات»<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على ذلك فالترجمة لمصطلح معين يجب أن تصحبه إجراءات معرفية ولغوية ودلالية لا نبالغ إذا قلنا إنّها معقدة بعض الشيء تعقيد تكوين المصطلح نفسه في لغته الأصلية وسيرته وتأريخه وتلك التراكمات الدلالية، والسياق الذي يأتي فيه المصطلح مما لا نستطيع أن نوّفره للمصطلح الذي يراد ترجمته في يوم وليلة لذلك فالترجمة لكلمة (وحدة اصطلاحية) تبقى مبتورة؛ لأنّ الكلمات والمصطلحات تبقى ملتصقة بدرجة كبيرة أو صغيرة بسياقاتها النحوية والتلازمية اللفظية والوصفية والثقافية واللهجية التي وضع المصطلح على أساسها<sup>(٣)</sup>. حتى جعل بعضهم يصرّح «بأنّ الترجمة مستحيلة، لأنّ للكلمات

(١) يوثيل يوسف عزيز وزملائه: الترجمة الأدبية. ٤٧.

(٢) عمّار ساسي: صناعة المصطلح في اللسان العربي. ١١٨.

(٣) وهذا ما حدى ببعضهم إلى التوجه نحو ترجمة بكيفية أخرى سمّوها الترجمة الباطنة (ما وراء السياق) وتعني ترجمة الأفكار التي ما وراء الكلمات، وأحياناً ما بين الكلمات. =

جميعها أو معظمها معاني مختلفة في لغات مختلفة يعني هذا أن الكلمات كلّها ذات خصوصية ثقافية، فضلاً عن أن لكلّ لغة قواعداً الخاصة<sup>(١)</sup>. وفي السياق نفسه نستطيع أن نقول أنه كما لا يمكن نقل دم إلى شخص دون فحص دمه، لا يمكن استبدال الكلمات دون تحليل دقيق لهذه المفردات اللغوية<sup>(٢)</sup>.

وهنا يبقى أن نقول أن الترجمة غير التعريب، فالترجمة نقل معنى وأسلوب من لغة إلى أخرى بينما التعريب هو رسم لفظة أجنبية بحروف عربية<sup>(٣)</sup>، حتى المترجمين القدامى في عصور الازدهار العباسي خاصة «كانوا يأخذون اللفظة الأجنبية ويعرّبونها على بنية اللسان العربي ولم يتصرفوا فيها إلا بمقدار ما يأذن به البناء العربي، وكان بمقدورهم أن يضعوا لها كلمة عربية على سبيل الترجمة لا على سبيل التعريب. وكان المترجم يتصرف في اختيار اللفظ المترجم وفقاً لفهمه وذوقه وقدرته على إدراك المعنى المراد، ومقدرته في اللغة ذاتها، وخاصة في اشتقاقها وتصريفها له»<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا الأساس كانت الترجمة تعني في علم المصطلح «نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه فيتخيّر من الألفاظ ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي»<sup>(٥)</sup>.

---

= انظر: بيتر نيومارك: *الجامع في الترجمة*. ١١٩. وحي. سي كاتفورد: *نظرية لغوية للترجمة*. ٨٦. وسلمان الواسطي وزملاؤه: *المدخل إلى الترجمة*. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، د.ط، ١٩٧٩. ٨.

(١) بيتر نيومارك: *الجامع في الترجمة*. ١١٣.

وهذا الرأي هو أحد الآراء الثلاث في الترجمة، والرأيان الآخران يقول الأول منهما أن كل شيء قابل للترجمة وأن دور اللغة في ذلك دور ثانوي، والثاني يقول أن كل شيء قابل للترجمة ولكن في الغالب هناك صعوبات هائلة تعترض طريق الترجمة.

(٢) عمّار ساسي: *صناعة المصطلح في اللسان العربي*. ١١٨.

(٣) صفاء خلوصي: *فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة*. ١٧.

(٤) رشيد الجميلي: *حركة الترجمة في المشرق الإسلامي في القرنين الثالث والرابع للهجرة*. دار الشؤون الثقافية/ وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، د.ط، ١٩٨٦م. ٣٨.

(٥) علي القاسمي: *مقدمة في علم المصطلح*. ١٠١.

## المطلب الثاني: القواعد التي تحكم التعامل مع المصطلح

إنَّ التعامل مع المصطلحات (وخاصةً المصطلحات الوافدة إلينا) يتحدد في إطار قواعد مهمة يجب الالتزام بها دَرءً للإشكالات المتعددة التي قد تصيب المصطلح فيبقى موضعاً للشبهة والنقاش دون الاتفاق عليه<sup>(١)</sup>، وهذه القواعد هي: -

### ◀ القاعدة الأولى:

مراعاة المسألة الدلالية للمصطلح من خلال التركيز على المفهوم وتحديدده ثم اللجوء إلى التسمية (الاصطلاح) من خلال إيجاد عناصر مشتركة متوائمة بين المفهوم والمصطلح المقترح من خلال ضبط دلالة المفاهيم بكل مكوناته البيئية والفكرية في إطار زمني ومكاني عرف به في مجالات استعماله مما يحقق ثبوت عنصرَي الوضوح والمطابقة في تحديد الدلالة الاصطلاحية<sup>(٢)</sup>؛ لأنه سبق أن أقررنا أن كل كلمة لا تتحمل حدود معنى معين ومفهوم واضح لا يمكن اعتبارها مصطلحاً عليه، فمن المبادئ الأساسية في وضع المصطلحات الانطلاق من المفاهيم والعلاقات القائمة بينها بدلاً من الانطلاق من المصطلحات للوصول إلى المفاهيم<sup>(٣)</sup>، فالعلاقة بين المفهوم وبيئته الذي نشأ فيها تحدّد الاتجاه الفكري والثقافي للمصطلح دون الانزياح نحو دلالة لا تُتمُّ إلى أصل المفهوم بصلة. فما اصطلاح عليه هو عملية توافق واتحاد بين الدالّ والمدلول عبر زمن يمتد حسب البيئة والأفراد المكوّنين لذلك الذي اصطلاح عليه، فلا يجوز بتر المصطلح عن بيئته التي نشأ فيها والعقول التي صقلته بمرور الزمن.

---

(١) علماً أن الاتفاق والاصطلاح على مفردة معينة من أهم المسائل التي يجب التركيز عليها حينما يراد تسميتها بـ(المصطلح)... راجع (التمهيد) من هذا البحث في تعريف الاصطلاح والمصطلح.

(٢) راجع (التمهيد/التحديد الدلالي للمصطلحات) ضمن هذا البحث.

(٣) علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح. ٣٦. وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: بناء المفاهيم الإسلامية: ضرورة منهجية/ضمن ندوة بناء المفاهيم/دراسة معرفية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيريندن، فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م. الجزء الأول، ٥٠.

## ◀ القاعدة الثانية:

دلالة المصطلح العلمية أوضح، وترجمتها أسهل من المصطلحات الأدبية أو الإنسانية؛ ذلك لأنّ المصطلحات العلمية مجردة ولا تحمّل الإنسان عناء الانفعال تعاطفاً أو رفضاً كما يحصل في المصطلحات المعبرة عن إحساس وفكر وانفعالات الإنسان بصورة عامة<sup>(١)</sup>.

## ◀ القاعدة الثالثة:

يجب إجراء عملية تجريد للألفاظ الوافدة (الأجنبية) والاصطلاح عليها باصطلاح محلي (عربي أو بأية لغة إسلامية)، حتى نكون بمأمن من ظلال الكلمات وتوابعها الفكرية حين تكون غير واضحة وغير مفهومة في استعمال اللفظ الأجنبي تلفظاً وكتابةً<sup>(٢)</sup>.

## ◀ القاعدة الرابعة:

لا يجوز تجريد المصطلح من شبكة الدوال الفنية التي ينتمي إليها ضمن علم من العلوم؛ لأنّ المصطلح يشترك ضمن مجموع دوال تتربط في علاقات دلالية متفاعلة عضوياً وتشكل بنية متكاملة مع دلالة مصطلحات أخرى ضمن العلم الذي يحتويه ويعبر عنه باعتبار أنّ المصطلحات بصورة عامة مفاتيح للعلوم<sup>(٣)</sup>.

## ◀ القاعدة الخامسة:

الاصطلاح والمصطلح ظاهرتان لغويتان، واللغة تعتبر أساساً لكل أنواع النشاط الثقافي، ومن ثمّ فهي أقرب الأدلة وأقواها عند استقصاء الملامح الخاصّة لأيّ مجتمعٍ معاصر، وهذا بالتأكيد ينسحب على المصطلحات باعتبار أسسها اللغوية<sup>(٤)</sup>.

(١) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ. ١٧٣.

(٢) عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات. ٤٧-٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ٩٢.

(٤) تمام حسن: اللغة بين المعيارية والوصفية. عالم الكتب، القاهرة، د.ط، ١٤٢١م-٢٠٠١م. ١٥.

وكذلك: محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح. ١٨٩. وجواد حسني سماعنة:

المصطلحيّة العربية بين القديم والحديث (مشروع قراءة)، مجلة اللسان العربي، الرباط، العدد

٤٨، سنة ١٩٩٩م، ٣٥-٤٧.

## ◀ القاعدة السادسة:

اعتبار عملية الاصطلاح ضمن عملية تطوير اللغة والإتيان بكائن لغوي ووحدة لغوية قابلة للعيش ضمن إطار لغوي دلالي مميّز بحيث يقود الرصيد اللغوي إلى الغنى والمطاوعة في دلالاته ومفاهيمه<sup>(١)</sup>. ويتم هذا التطوير وانتاج المصطلحات والمفردات الجديدة ضمن قانون الثابت والمتحول في اللسان، «فاللسان هو أصل قائم بذاته، فيه الثابت وفيه المتغير. فالثابت فيه عادة هو البنية التركيبية والمتغير فيه هو عالم المفردات»<sup>(٢)</sup>.

## ◀ القاعدة السابعة:

إنّ معنى المصطلح أو مدلوله يتغير طبقاً لحقل الاختصاص الذي يستعمل فيه<sup>(٣)</sup>. فمثلاً كلمة (مفرد) يختلف معناها ودلالاتها من اختصاص إلى آخر، وحتى ضمن علم واحد، ففي النحو لكلمة (مفرد) ثلاث دلالات مختلفة على الأقل، فالأولى ويقصد بها المفرد مقابل المثنى والجمع، وفي الثانية يقصد بها المفرد مقابل المضاف والشبيه بالمضاف، وفي الثالثة المفرد مقابل الجملة وشبه الجملة في أنواع الخبر. ففي ضمن علم واحد اختلف مفهوم مصطلح (المفرد) من موضوع نحوي إلى موضوع نحوي آخر.

## ◀ القاعدة الثامنة:

رصيد أمة من الأمم من المصطلحات العلمية والفكرية الإنسانية دليل على مدى التقدم الحضاري لهذه الأمة وخاصة إذا كان هذه المصطلحات من ما اصطلاح عليه أبناء هذه الأمة؛ لأنّ الأمم في توليد دائم للمصطلحات على حسب حاجتها المتزايدة ومن ثم هي في حالة اقتراض دائمة لمفردات هي بحاجة إليها في ديمومتها وتعاملها مع الآخرين<sup>(٤)</sup>.

---

(١) رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعقله وقوانينه. ١٥. وكذلك: محمود فهمي

حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح ١٨٩.

(٢) عمّار ساسي: صناعة المصطلح في اللسان العربي. ١٣٢.

(٣) علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح. ١٧٥.

(٤) الشاهد البوشيخي: دراسات مصطلحية. ١٨.

## ◀ القاعدة التاسعة:

المصطلحات غنية عادةً بالمعرفة المنهجية؛ لأنها أساساً وضعت ضمن أساس آية الخطاب العلمي لعلم من العلوم التي هي مفتاح للتعامل مع هذا العلم، وعلمية المصطلح متأنية في صياغته المتصفة بالشفافية والمطابقة باعتبارهما أعلى مستويات الكفاءة التواصلية في اللغة<sup>(١)</sup>.

## ◀ القاعدة العاشرة:

إنّ المصطلحات الحضارية والفكرية ينبغي أن تؤخذ في سياق منظومتها الحضارية والفكرية؛ فهو يعبر تمام التعبير عنها، وإنّ محاولة إخراج المصطلح من سياقه الحضاري لاستخدامه في سياق منظومة حضارية أخرى يؤدي إلى التداخل في المفهومات وإلى زعزعة المنطق الداخلي فيها<sup>(٢)</sup>. باعتبار أن «المصطلح ينبت من لغة التداول الاجتماعي حين يقع عليه الاختيار فيخرج عن معناه اللغوي القاموسي إلى معنى جديد مشحون بجملة من المضامين المعينة، في شكل استحابة واعية لمعطيات تاريخية يمر بها المجتمع أفرزت الحاجة إلى المصطلح في البناء النظري والنظام الفكري لهذا المجتمع»<sup>(٣)</sup>.

## ◀ القاعدة الحادية عشر:

يجب على المصطلح مراعاة الخصوصية اللغوية لأية لغة ينتمي إليها أو ينقل إليها، بحيث يتفق صوغ المصطلح مع القواعد التركيبية للغة<sup>(٤)</sup>. وبخاصة تلك الخصوصية السامية للغة

---

(١) صالح كرم الله زيّاد: المصطلح الأدبي بين غناه بالمعرفة وغناه بالتاريخ، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد ٢٨، العدد الثالث، يناير، مارس ٢٠٠٠م. ١٠٢. وكذلك: عبد السلام المسدي وآخرون: تأسيس القضية الاصطلاحية.. ٢٧.

(٢) أحمد محمد الدغشي: إشكالية المصطلحات من المنظور الحضاري. مجلة البيان، الرياض، العدد ١٦٦، ١٢٦، جمادى الآخر ١٤٢٢هـ/سبتمبر ٢٠٠١م.

(٣) محمد عبد الله زرمان: الخطاب الإسلامي المعاصر وإشكالية المنظومة المصطلحية. ١١.

(٤) هيرت بيشت وجينفر دراسكاو: مقدمة في المصطلحية. ترجمة: د. محمد حلمي هليل، مجلس النشر العلمي/ جامعة الكويت، د.ط، ٢٠٠٠م. ١٦٨.

العربية وهي أنها لغةً اشتقاقية بالدرجة الأولى، فلا جرمَ أن يكون (الاشتقاق) أهم وسائله للتنمية اللغوية عامة (والمصطلحية بخاصة)<sup>(١)</sup> بحيث يراعى فيه أيضاً ميزان الصيغ العربية حتى لا يشدّ الكلمة المصطلح عليها صيغةً ودلالةً<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثالث: ترجمة المصطلحات والحاجة إليها

لاشكَّ أن الأمم في مسيرتها الثقافية والاجتماعية والسياسية والفكرية بحاجة إلى التعبير عن المستجدّ من المفاهيم بوضع مصطلحات تمثل تلك المفاهيم الجديدة. وعادةً ما يتمّ التعرف على المفاهيم الجديدة من خلال تواصل الأمم مع بعضها، وحيث إنّ تبادل التأثير والتأثر بين اللغات قانون اجتماعي إنساني، وأن اقتراض بعض اللغات من بعض ظاهرة إنسانية<sup>(٣)</sup>، كان لا بدّ من نقل بعض المفاهيم عن طريق ترجمتها على أساس معرفي وليس بالضرورة تبني كلّ ما يترجم، فالمفهوم الوافد هو من صنّع ظروفه وتحدياته وقيمه وعقائده، ولقد ولد من خلال عصر وبيئة محددين، فهو مرتبط بهما، وهو بهذا التحديد لا يصلح بالضرورة لكل عصر ولا لكل مجتمع<sup>(٤)</sup>.

لكنّ الترجمة ليست مجرد استبدال ألفاظ من لغة بما يناظرها من ألفاظ في لغة ثانية وبشكل آلي أو بالاعتماد على المعاجم وإنما هي عملية صهر وإعادة صياغة لغوية وليست معرفية، فكما أشرنا سابقاً المفاهيم الموجودة ضمن قوالب تسمى (المصطلحات) هي نتاج بيئة ومجتمع وعصر محدد، والترجمة لها هي مجرد توصيف وليس إعادة صياغة أو صقل هذا المفهوم من جهة معرفية أو فكرية أو عقدية.

(١) يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد. ٨٠.

(٢) عمّار ساسي: المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة. عالم الكتب الحديث مع جدار للكتاب العالمي، عمان، ط ١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٩م، ٩٦-١٠٠. وعمّار ساسي: صناعة المصطلح في اللسان العربي. ٢٥٦.

(٣) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة. ٣١٥. وانظر: محمد أمهاوش: قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث. ١٨٧ وما بعدها.

(٤) أنور الجندي: معلّمة الإسلام/ المجموعة الأولى. المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. ١٨.

فالحاجة إلى الترجمة حاجةٌ ثقافية أكثر من كونها حاجة معرفية فكرية لمن أراد التوكيد لا التأسيس؛ لأنّ التأسيس على مفاهيم مترجمة هو عين التبعية للغير والالتزام بأسس حضارية وفكرية غير الذي ننتمي إليه نحن أصلاً.

فالإلتزام بمبدأ الترجمة يجب أن يتمّ حسب الإرادة التي قامت عليها الترجمة في العصر الإسلامي الأوّل، أي بإرادة حرّة في سبيل الحصول على تراث الأمم العلمي والتعرّف على تجارب هذه الأمم في المجال العلمي وتقييمها والنظر فيها وتصحيح أخطائها والتماس السليم الصادق منها مما لا يتعارض مع مفاهيم الأمة في التوحيد الخالص للبناء عليه على النحو الذي يحقق إقامة المنهج العلمي التجريبي الإسلامي ومنهج المعرفة الإسلامية<sup>(١)</sup>.

فقد أنفق المسلمون جهودهم في الحصول على أوّليات العلوم الطبية والطبيعية والفلكية التي كانت ميراثاً عاماً (من الأمم غير الإسلامية) والتي كانت قد تجمّعت في بيئة هؤلاء، ولهذا كان فهم المسلمين للترجمة في العصر الأوّل دقيقاً وسليماً، حيث كانوا يفرّقون تفريقاً واسعاً بين (العلوم) و(الثقافة) وكانوا يؤمنون بأنّ لكل أمة ثقافتها الخاصة بها المستمدة من عقيدتها ومفهومها للحياة وميراثها الفكري، ولما كان التوحيد الخالص هو قمة معطيات الإسلام فقد حدّدوا موقفهم من ثقافة غيرهم وأدخلوها في دائرة ثقافة الأمم الخاصة بهم. وأخذوا ترجمة العلوم والمعارف العامة باعتبارها ملكاً لجميع الأمم.

ورغم ذلك فإن حركة الترجمة ما لبثت أن تداخلها أخطار عظام من ترجمة للفلسفات اليونانية والفارسية وما يتصل بالغنوصية الشرقية وغيرها من ثقافات وعقائد الشعوب الأخرى، مما حدى بالفكر الإسلامي مواجهتها وتحييدها عن اقحامها في ثوابت الإسلام وملاحم وجوده وضوابطه المعرفية وسماته الثقافية<sup>(٢)</sup>.

«فالترجمة لا يتوقف دورها على الإثراء العلمي فقط، بل يتعداه إلى التأثير في الحركات الاجتماعية والسياسية، خاصةً عندما تترجم أعمال ذات صلة بفكرٍ معينٍ كتأثيرات الترجمات

(١) المصدر نفسه. المجموعة الرابعة ٦٨.

(٢) أنور الجندي: معلّمة الإسلام/ المجموعة الرابعة، ٦٩ وما بعدها.

الكثيرة من الفكر الماركسي الاشتراكي في ستينات وسبعينات القرن الميلادي الماضي، وتأثيرات الفكر الليبرالي الرأسمالي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي في بداية التسعينات إلى يومنا هذا»<sup>(١)</sup>.

إنّ الحكم على الترجمة بالإيجاب أو السلب، يقدره مدى حاجتنا إليها، ومن ثمّ تقنين القواعد اللازم مراعاتها في ترجمة أيّ شيءٍ من اللغات الأخرى، فلانستطيع أن نجزم أنّ كلّ ما يُترجم يعود بالخير علينا في ديننا ودينانا إلا إذا رأينا في المترجم أخذاً بالأسباب في الرخاء الدنيوي، وليس تأسيساً أو بديلاً لفكرٍ جديدٍ وضعي يصارع أو يقف بالضدّ مع ما آمنّا به نحن وآباؤنا.

فإذا كانت الترجمة من المباح، أي يستطيع الجميع أن يُترجم ما يشاء، فباستطاعتنا التفريق بين الترجمات المفيدة منها والضارة، وخاصةً في عصرنا الحديث، فما تُرجم في بدايات القرن العشرين وقبله وبعده فيه الكثير من الغثّ من قصصٍ سخيفةٍ ولغةٍ ركيكةٍ، أو فلسفاتٍ مشكوكٍ في صحة مقدماتها فما بالك بمحتواها الفكري. والأدهى أنّ هذه الترجمات طالت الكثير من جوانب الحياة كالأدب والفنون والاجتماع حتى رأينا أن أقلّ الترجمات كان في العلوم الطبيعية التطبيقية التي نحن بحاجة إليها لتنمية قدراتنا العلمية في مختلف أجناس العلوم<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا المجال يجب أن ندرك أنّ بعض الترجمات التي تمتّ لم تكن لضرورة ما وإنما جاءت على القاعدة المشهورة التي أطلقها ابن خلدون (في أنّ المغلوب مولعٌ أبداً بالاقتراء بالغالب في شعاره وزيّه ونخلته وسائر أحواله وعوائده)، فرغم أنّه قد عمّم مسألة الغلبة في

---

(١) علي القاسمي: علم المصطلح/ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. مكتب لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨ م ١٤٢.

(٢) أنور الجندي: معلّمة الإسلام. المجموعة الرابعة ٧٢ وما بعدها. انظر أيضاً: - رشيد الجميلي: حركة الترجمة في المشرق الإسلامي في القرنين الثالث والرابع للهجرة. دار الشؤون الثقافية العامة/ وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، د.ط، ١٩٨٦ م. ٤٨.

الآباء على الأبناء، والملك والسلطان على العامة، فكذلك غلبة دولة أو قوم على دولة أو قوم آخر، معللاً في ذلك أن المغلوب يرى ويعتقد في غالبه الكمال، الكمال في رؤيته وعقيدته وثقافته وحتى في ملبسه ومأكله<sup>(١)</sup>.

فما لا ينفع المسلمين في دينهم أو دنياهم لا ضرورة في ترجمته، فلا ضرورة في ترجمة قصص خليعة، أو أدب يحطّ من شأن إنسانية الإنسان ويمتحن عرضه، أو يجعل الإنسان عرضةً لمجموعة مفاهيم مغلوطة عن الحياة والطبيعة، تلك المفاهيم التي كانت كثيراً ما تكثف على شكل مصطلحات وكلمات أو تعابير اصطلاحية تعبّر في مكنوناتها عن نظريات غير واقعية، وخاصةً إذا علمنا أن هذه النظريات وأصحابها الغربيين قد تأكل بنيانهم وهم في أزمة وانهايار تام. فإذا علمنا بالترجمة (الموجهة) توجيهاً علمياً منصفاً، يُعبّر عن حاجة الأمة إلى تلك العلوم الحقيقية الواقعية العلمية، وليس إلى ترجمة (غير موجهة)<sup>(٢)</sup> التي تعطل الفكر وتجعله يدور في حلقة مفرغة لا طائل منها سوى الزيغ والانحراف.

### ◆ أنواع الترجمة:

كثُر الكلام حول أنواع الترجمة وأنماطها المتعددة، فحاول الدارسون إجراء حصر لأنواع الترجمة طبقاً لأساليب المترجمين في الترجمة، رغم أن أساليب بعضهم في الترجمة كانت غير دقيقة وبعيدة عن العلمية والنهج الضابط العلمي.

فمن الباحثين من قسّم الترجمة باعتبارها استبدال رموز، فهي إما استبدال رموز لغوية في لغة ما برموز لغوية في اللغة نفسها، أو هي استبدال رموز لغوية في لغةٍ أخرى، أو هي استبدال رموز لغوية برموز غير لغوية<sup>(٣)</sup>. ومن ذهب إلى أن الترجمة إما حرفية أو بالمعنى أو

(١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون. الجزء الثاني، ٥٠٥.

(٢) أنور الجندي: معلّمة الإسلام. المجموعة الرابعة. ٧٦ وما بعدها.

(٣) يوثيل يوسف عزيز وزملائه: الترجمة الأدبية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، د.ط.

بالتقليد والنقل، أو توضيحية تفسيرية، أو هي موجزة مختصرة<sup>(١)</sup>. ومنهم من اقتصر في أنواع الترجمة على ثلاثة أنواع فقط هي الترجمة الحرفية، وترجمة المعنى، والترجمة الحرفية- المعنوية<sup>(٢)</sup>.

فمن مجموع ما تقدّم نستطيع أن نحصر أنواع الترجمة في ثلاثة أنواع هي:

١- الترجمة التحصيلية:- ويسمى النقل أو الترجمة الحرفية، حيث يقدّم المترجم الاعتبارات اللغوية على الاعتبارات المعرفية، فينشغل بالمطابقة بين اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، وتؤدي هذه الترجمة في أحيان كثيرة إلى انحراف المعنى وسؤ الفهم والتفهم، كما يقود إلى غربة المفاهيم المترجمة في بنية اللغة المنقول إليها<sup>(٣)</sup>، وخاصة إذا انتزع مصطلح ما من سياقه الذي جاء منه؛ لذا فإنّ الكلمة (المصطلح بخاصة) لا تفهم إلا من السياق الذي وردت فيه، وهذا السياق إنما يحدده موضوع النص وأفكاره العامة؛ لأنّ لكل كلمة معنى معجمياً لغوياً وعدة معان استعمالية اصطلاحية<sup>(٤)</sup>. حيث قد ترد نفس الكلمة (المصطلح) في مستويات مختلفة أو يمكن أن يكون لها معنى أكثر خصوصيةً وأكثر عموميةً وهكذا<sup>(٥)</sup>.

٢- الترجمة التوصيلية:- أو الترجمة التقريبية، حيث يسعى المترجم فيها إلى إيجاد المعاني التي تقرّب النص المنقول إلى اللغة المنقول إليها، ويسعى أيضاً إلى الإبقاء على المضامين المعرفية للنص المنقول حتّى إذا بدت غريبة في لغة المتلقي. ومع أن هدف هذا النوع من الترجمة هو فهم المفاهيم وتفهمها للمتلقي، فإنّه لا يرقى إلى استثمار تلك المفاهيم

---

(١) توفيق عزيز عبد الله وزميله: مبادئ الترجمة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة الموصل، الموصل، د.ط، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م. ١٥.

(٢) صفاء خلوصي: فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة. ١٧٧.

(٣) علي القاسمي: علم المصطلح/أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. ١٧٧.

(٤) ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية. دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م. ٤٠.

(٥) نيدا يوجين: نحو علم الترجمة. ترجمة: مازن النجار. دار الحرية للطباعة، وزارة الإعلام العراقية، د.ط، بغداد، ١٩٧٦م. ١٦٣.

وتفعيلها في البنية المعرفية للحضارة المتلقيّة<sup>(١)</sup>. وهذا ما أكسب أغلب الترجمات التي حصلت في بدايات القرن العشرين الميلادي الركافة وعدم الدقة والتحريف، حيث أراد مترجموها (إن صحَّ أن نسميهم مترجمين) وقصدوا قصداً الإبقاء على الآراء والظلال والمعاني، التي يؤيدونها فكرياً وحضارياً ضمن المنظومة الفكرية التي أرادوا تحويل أفكارها إلى العالم الإسلامي سواء عبر الأفكار السياسية أو الآداب أو الفنون الأخرى، دون المساس بما باعتبارها من المسلّمات، حتى وإن كانت تفصح عن مخالفتها الصريحة لأصول لغة وفكرة المتلقي<sup>(٢)</sup>.

٣- الترجمة التأصيلية:- أو الترجمة التأسيسية، ويشترط فيه العلم بالمقاصد ووضوح الأهداف، بحيث يستطيع التفاعل مع النصّ المترجم والتحاور معه في إطار المجال التواصلي للمتلقي، ما ينتج عنه إدماج النص وفكرته في البيئة المعرفية واللغوية للثقافة المتلقيّة لتكون قادرة على الحكم على المترجم بدقة متناهية. فانشغال المترجم بالطريقة هذه ينصب على الجوانب الاستشكالية والبناء الاستدلالي للنصّ، ما يجعله يميل إلى التصرف في المضامين المنقولة لتناسب الخصائص التداولية لمجال المتلقي. إن المتلقي ينتفع من النصّ المترجم بهذه الطريقة انتفاعه بالنصّ الأصلي، بحيث يخلق النصّ المترجم فيه القدرة على التأمل والإبداع<sup>(٣)</sup>.

#### ◆ أهداف الترجمة والحاجة إليها:

١- تهدف ترجمة المصطلحات العلمية التطبيقية إلى التواصل العلمي مع العالم ومواكبة التطور التقني السريع ومحاولة فهمه واستدراكه، حيث يبدو أننا أمام كمّ هائل من المصطلحات العلمية الموجودة سابقاً، أو التي في طريقها إلى المعاجم الاصطلاحية نظراً لمستجدات العلم وتطوره، فالسرعة والعزم مطلوبان لتدارك هذا الكمّ إضافة إلى

(١) علي القاسمي: علم المصطلح/ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. ١٧٧.

(٢) أنور الجندي: معلّمة الإسلام. المجموعة الرابعة. ٧٥ وما بعدها.

(٣) علي القاسمي: علم المصطلح/ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. ١٧٧ وما بعدها.

نوعية المصطلحات التي توضع إزاء المنقول<sup>(١)</sup>.

٢- من أهداف أية ترجمة معرفة الآخر وإدراك الذات، معرفة الآخر بتسليط الضوء على مصطلحاته التي هي مفاتيح أفكاره وتصورات، وتحديد الفارق بين منظومته الفكرية وما نحمله نحن من أفكار ومعتقدات وثوابت بالنسبة لنا، وهنا ندرك ذاتنا بعد ظهور الفارق بيننا وبين الآخر<sup>(٢)</sup>.

٣- ومن أهداف الترجمة ومنها ترجمة المصطلحات، التعرف على ظواهر مميزة في اللغة المنقول منها، بحيث يبدو لنا نحن (أصحاب اللغة المنقول إليها) أنّ هذه الظواهر غير متوفرة وغير معروفة لدينا، وهذه الظواهر تشمل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبذلك نستطيع أن نحكم عليها بمنظورنا حسب ما يمليه علينا اعتقادنا في ديننا بحيث نتدارك الداء قبل الإصابة به.

٤- الترجمة وسيلة لتعريب التعليم والإدارة في شتى الميادين<sup>(٣)</sup>. وتحويل المفهوم في أية لغة أجنبية إلى قالب محلي.

#### المطلب الرابع: شروط الترجمة

إنّ الترجمة التي نتحدث عنها ليس المقصود منها ترجمة الهواة، بل المقصود منها الترجمة التي تبني على أسس علمية سواء من جانب المترجم، أو من جانب عملية سير الترجمة من بدايتها إلى نهايتها. وفي هذا المجال يجب أن نفصل بين الشروط التي يجب أن يتوافر في المترجم وبين شروط سير الترجمة.

#### ◆ شروط المترجم:

لا بدّ للمترجم من شروط وضوابط؛ لأنّه لا يمكن لأية مناقشة لمبادئ ومناهج الترجمة أن تزوّدنا بمعالجة لعملية الترجمة بمعزل عن المترجم نفسه<sup>(٤)</sup>، فمن شروط المترجم:

(١) المصدر نفسه. ١٥٣.

(٢) علي القاسمي: علم المصطلح/ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. ١٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ١٥٦.

(٤) نيدا يوجين: نحو علم الترجمة. ٢٨٥.

- ١- امتلاكه المعرفة الكافية بلغة المنقول منه، ونقصد بالكافية أنها كافية في حدود المطلوب من نقل مفهومٍ في لغةٍ إلى أخرى، وهذه الكفاية تطلب إدراكاً كافياً أيضاً وإطلاعاً بخصائص هذه اللغة وخصوصياتها التي تراكمت فيها لقرون وأكسبت هذه اللغة ملامح وخصائص تبرز في حركتها الدؤوبة في الحياة على الألسن<sup>(١)</sup>.
- ٢- امتلاكه المعرفة التامة بلغته هو، بحيث تكون معرفته بلغته شاملة لكل نواحي اللغة من خصائصه الدلالة وخصائصه المعجمية وسماته النحوية وصفات حروفه الصرفية والصوتية، وأسباب التنافر في منظومته اللغوية لتفادي تلك الأسباب، وخبرته في سيرورة هذه اللغة وتوجهه العام<sup>(٢)</sup>.
- ٣- على المترجم أن لا يضمّ انطباعاته الخاصة إلى النص المترجم أو يحرّفه لتناسب تطلعه الفكري والانفعالي عامة، رغم أن الكثير من الدارسين لحال المترجم والترجمة يعتبرون أن المترجم لا بدّ أن يترك بصماته على النص المترجم، لكنه يجب أن يبذل قصارى جهده لتحديد أفكاره وآرائه ومعتقداته عن أصل فكرة النص المترجم<sup>(٣)</sup>.
- ٤- لا بدّ للمترجم أن يكون على بينة من الخصوصيات الحضارية للغة، فإنّ فهم السمات اللغوية فقط لا يكفي لترجمة النصّ دون فهم الخصوصيات الحضارية حيث لا يمكن فصل اللغة عن الحضارة<sup>(٤)</sup>. وأنّ أيّ خصوصية حضارية -وبالتالي الفكرية- ليس من الضرورة أن يتطابق مع رؤى وأفكار ومعتقدات المترجم أو بيئته ومجتمعهم.
- ٥- يجب على المترجم أن يعمل على أربعة مستويات ضرورية لإخراج نصّ متميز ومفيد إفادةً تامّة عن فكرة الموضوع في النصّ الأصلي، وهذه المستويات هي:
- أ- على المترجم أن يعلم أن الترجمة علمٌ، مما يستلزم معرفة الحقائق والتحقق منها.

(١) المصدر نفسه، ٢٩٣.

(٢) نيدا يوجين: نحو علم الترجمة ٢٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ٣٠٠.

(٤) توفيق عزيز عبدالله وزميله: مبادئ الترجمة. ٢٤.

ب- وأن الترجمة مهارة تتطلب لغة مناسبة واستعمالاً مقبولاً.

ت- والترجمة فنٌ يميز بين الكتابة الجيدة والرديئة.

ث- والترجمة مسألة ذوق أيضاً<sup>(١)</sup>. ويعني أن كل عملٍ من أعمال الترجمة يعتمد إلى حدٍّ

ما على الذوق الفردي والعام وعلى القيم الجمالية السائدة في ذلك العصر والمكان<sup>(٢)</sup>.

وهذه المستويات الأربع يجب أن تكون مترابطة ترابطاً تجعل كل واحدة منها تعين

الآخر في إبراز النصّ المترجم بآتم صورة.

#### ◆ شروط سير عملية الترجمة:

لعملية الترجمة من بدايتها حتى نهايتها شروطٌ تتحكم في سيرورتها ومن ثم في النتيجة الملائمة التي من المفروض أن تصل إليها سواء كانت على المستوى النصّ العام أو على مستوى مفردات ومصطلحات هذا النصّ. ومن هذه الشروط:

١- الابتعاد قدر الإمكان من الحرفية في الترجمة، وإبقاء المصطلح أو المفردة ضمن سياقه؛ لأنه - كما قرنا سابقاً - المصطلحات والكلمات لا تفهم إلا من السياق الذي وردت فيه، وهذا السياق إنما يحدده موضوع النصّ وأفكاره العامة؛ لأن لكل كلمة معنىً معجمياً لغوياً وعدة معانٍ استعمالية اصطلاحية<sup>(٣)</sup>. وقد يخلط المترجم عامةً بين الأمانة في الترجمة وبين الحرفية، فالأمانة تتطلب من المترجم أن ينقل لنا النصّ أو المصطلح روحاً وصدقاً وتعبيراً، أي أن يكون النصّ أو المصطلح المترجم هو المعادل الموضوعي للنصّ الأصلي<sup>(٤)</sup>.

(١) بيتر نيومارك: الجامع في الترجمة. ترجمة: أ.د. حسن غزالة. ٦ و ٢٨٨.

(٢) يوثيل يوسف عزيز وزملائه: الترجمة الأدبية. ٦. وصفاء خلوصي: فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة. ١٤.

(٣) ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية. ٤٠.

وانظر: عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: الترجمة/ مبادئ وتطبيقات. دار النشر للجامعات، القاهرة، ط ٢، ٢٧، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. ٩.

(٤) إبراهيم، د. عبد الله عبد الرزاق: الترجمة/ المبادئ والتطبيقات. ٩ و ١٢.

- ٢- يجب ملاحظة المصطلح الذي يشتق منه عدد آخر من المفردات؛ لكي نستطيع أن نوفر له مصطلحاً مقابلاً في النصّ المترجم بحيث يمتلك المرونة الاشتقاقية نفسها؛ حتى نستطيع أن نمثّل الترجمة المزيد من الشمولية في التعبير. فمثلاً عندما نصطلح مقابلاً لكلمة (objective)، يجب علينا أن نشق ونصطلح على ما يقابل كلمات مشتقة منها في لغة الأصل مثل: (objectivism)، (objectivite)، (objectivation)<sup>(١)</sup>.
- ٣- التأكيد على ملاحظة الفروق الدقيقة بين ما يسمى (المجاورات المصطلحية) والتي تعني تلك المصطلحات ذات علاقة دلالية ومعان متقاربة أو متعاكسة، بما يحتاج إليه ترجمتها الدقة الدلالية في تحديد خيارات ترجمتها بما لا يشكّل إشكالاً مع دلالات مصطلحات أخرى، لذلك فعند الترجمة يجب ملاحظة هذه المسائل مجتمعةً دفعةً واحدة.
- ٤- تحطّي حاجز الجاز والاستعارات والأساليب البلاغية الأخرى التي لا تقصد فيها معنى الكلمة في ذاتها اللغوية وإنما يتعداه إلى معان أخرى هي المقصودة<sup>(٢)</sup>.
- ٥- يجب أن تعطي الترجمة في النهاية صورةً صحيحةً للأفكار والآراء المتضمنة في النصّ الأصلي، والمحافظة على الأسلوب الأصلي قدر الإمكان الذي حمل تلك الأفكار والآراء<sup>(٣)</sup>، بحيث يترأى إلى ذهن القارئ للنصّ المترجم ما تراءى إلى ذهن المؤلف للنصّ في لغته الأصلية، أي يفني بنفس الغرض في النصّ الأصلي<sup>(٤)</sup>.
- ٦- يجب أن يكون النصّ المترجم سلساً، وأن لا تقلّ سلاسة الترجمة عن سلاسة آية قطعة موضوعة أساساً، فالركاكة تجعل النصّ أقلّ فهماً وأدنى مستوى للإدراك المفهومي والدلالي<sup>(٥)</sup>.

- (١) السعيد بوطاجين: الترجمة والمصطلح/دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون/ منشورات الاختلاف، بيروت - الجزائر، ط ١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م. ١٥. وانظر إلى: - oxford university: oxford word power. Page 51.
- (٢) نيدا يوجين: نحو علم الترجمة. ٤٠٨. وبيتر نيومارك: الجامع في الترجمة. ١٣٣.
- (٣) صفاء خلوصي: فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة. ١٤.
- (٤) نيدا يوجين: نحو علم الترجمة. ٣١٣-٣١٥.
- (٥) صفاء خلوصي: فن الترجمة في ضوء الدراسات المقارنة. ١٤. وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم: الترجمة المبادئ والتطبيقات. ١٢.